

# دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

الأستاذة المشرفة:

\* بن سعدة كريمة

إعداد الطلبة:

\* بلخير عبد الرحمان

\* بالزروقي خالد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

السنة الجامعية: 2017/2016.

# شكر و عرفان

نحمد الله عز وجل حمداً يليق بجلاله وعظمة شأنه على توفيقه لنا  
لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان

إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة " بن سعدة كريمة " على ما

أسدته لنا من توجيهاتها القيمة، وإرشاداتها النيرة التي

ذلت لنا الصعاب وأنارت لنا الدرب، ودفعتنا قدما لإتمام

هذا البحث المتواضع، فجزاها الله عنا خير الجزاء.

كما نشكر جميع أساتذة الكلية وعمال المكتبة وكل من ساعدنا

وأمد لنا يد العون من قريب أو من بعيد.

- و الله من وراء القصد و هو يهدي السبيل -

# إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما  
بعد فألى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى:  
أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي وأبي العزيزين حفظهما الله لي  
اللذان سهرا وتعبا على تعليمي، وكل من ساعدي في إتمام هذا  
العمل من قريب أو من بعيد، وإلى أفراد أسرتي وبالأخص  
ابنة أخي الفراشة الصغيرة "حرية" والكتكوت الصغير  
"محمد ياسين".  
إلى كل أقاربي والأحباب.  
إلى كل الأصدقاء وطلاب العلم، وإلى كل من أحبهم قلبي ولم ينطق بهم لساني.  
إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة.  
وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة  
المتربصين المقبلين على التخرّج.

بالزروقي خالد

# إهداء

الحمد لله الذي هداني ويسر لي أمري وأنار لي دربي ووقفني لإبحاز  
هذا العمل بكل حب واحترام أنخي تواضعا لأهدي ثمرة جهدي  
إلى من أعدل في تربيته وكان وراء نجاحي  
إلى من علمني الصبر ومعنى التحدي وغرس في نفسي وقلبي الأمل والثقة  
والذي العزيز أطال الله عمره.  
إلى من تقف كلمات الحب خاشعة أمامها التي ربتني على الفضيلة  
والأخلاق وسهرت الليالي لراحتي إلى مدرسة الإيمان وبر الأمان ونبع الحنان  
ووصية الرحمان أمي الحبيبة حفظها الله ورعاها.  
إلى من لا أشعر بروعة الحياة إلا معهم، إلى من قضيت معهم أحلى الأوقات  
حلوها ومرها أخي وأخواتي الأعزاء.  
إلى كل الأهل والأقارب وجميع الأصدقاء والأحباء.  
إلى كل الذين وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه السطور لذكركم  
يارب إذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي، وإذا أعطيتني تواضعا فلا تأخذ اعتزازي  
بكرامتي، يارب لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا باليأس إذا فشلت.

بلخير عبد الرحمان

قائمة الجداول  
والأشكال البيانية

# فهرس الجداول والأشكال البيانية

## أ- قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
69	أهم الاستثمارات الواردة إلى الجزائر ما بين 2003-2015.	(3-1)
71	أهم الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي (2003-2015).	(3-2)

## ب- قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
22	الأسباب الاقتصادية الحقيقية لتزايد النفقات العامة	(1-1)
23	سياسة مالية توسعية	(1-2)
25	سياسة مالية انكماشية	(1-3)

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات

الإهداء

شكر وعرفان

قائمة الجداول والأشكال البيانية

فهرس المحتويات

أ. مقدمة.....

## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية

8..... تمهيد

9..... المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية

9..... المطلب الأول: ماهية السياسة المالية

10..... المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

14..... المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

17..... المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية وآلية عملها

17..... المطلب الأول: أدوات السياسة المالية

18..... المطلب الثاني: الاتجاه التوسعي للسياسة المالية

21..... المطلب الثالث: الاتجاه الانكماشى للسياسة المالية

23..... المبحث الثالث: محددات السياسة المالية وأهم العوامل المؤثرة فيها

23..... المطلب الأول: محددات السياسة المالية

26..... المطلب الثاني: آثار السياسة المالية

27..... المطلب الثالث: العوامل السياسية والإدارية المؤثرة في السياسة المالية

31..... خلاصة الفصل

## الفصل الثاني: محاور أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

33..... تمهيد

34..... المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

34..... المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

36..... المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

38..... المطلب الثالث: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر



41.....	المبحث الثاني: محددات ومؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر وأدواته
41.....	المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
44.....	المطلب الثاني: مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر
45.....	المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
48.....	المبحث الثالث: إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والآثار المترتبة عنه
48.....	المطلب الأول: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر
50.....	المطلب الثاني: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر
51.....	المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر
56.....	خلاصة الفصل

## الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة

### الجزائر -

58.....	تمهيد
59.....	المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
59.....	المطلب الأول: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري
61.....	المطلب الثاني: جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر حسب بعض المزايا
65.....	المطلب الثالث: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر
	المبحث الثاني: إجراءات وحوافز السياسة المالية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في
68.....	الجزائر
68.....	المطلب الأول: الامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي المباشر في الجزائر
70.....	المطلب الثاني: دور الحوافز في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
72.....	المطلب الثالث: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
74.....	المبحث الثالث: العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وآفاقه
74.....	المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية والقانونية
76.....	المطلب الثاني: المعوقات الإدارية والمالية
78.....	المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
80.....	خلاصة الفصل
82.....	خاتمة
87.....	المراجع

مقدمة

يحتل الاستثمار مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وذلك لما له من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية ولما له من تأثير على عدة متغيرات اقتصادية. والواقع الاقتصادي الدولي خير دليل على أن دول العالم تتسابق للحاق بركب التنافس الدولي الرامي إلى جذب أكبر قدر من الاستثمارات. وقد عملت جل الدول على زيادة حجم ومخزون الاستثمارات لديها وذلك باستعمال مختلف الوسائل والأساليب الرامية والمساعدة على تحفيز وجذب الاستثمار واستقراره.

والجزائر من بين الدول النامية التي تحتاج إلى المزيد من الاستثمارات من أجل تعزيز النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، فهي مجبرة على مواكبة التسابق والتنافس لغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستثمارات.

وتعتبر السياسة المالية من بين هذه الوسائل التي تستخدم من أجل تحفيز وجذب الاستثمارات. وتستحوذ السياسة المالية على مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى، وذلك لأنها تستطيع القيام بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني، لقد كان دورها في الاقتصاد محايدا في وقت سابق. وذلك قبل الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، التي تعتبر بمثابة المنعرج الحاسم في مسار السياسات الاقتصادية، إضافة إلى إسهامات الاقتصادي الشهير "جون مينارد كينز" الذي نادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي كانت له انعكاساته على أداء ودور السياسة المالية وأصبح لها دورا بالغ الأهمية في الاقتصاد، حيث تؤثر تأثيرا فعالا على هيكل الاقتصاد الوطني. ويتجل هذا التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية لأفراد المجتمع، خاصة في ظل تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

يمكن للسياسة المالية أن تكون عاملا مساعدا أو مساندا في دعم الاقتصاد الوطني ونجاح السياسات الاقتصادية. كما يمكن أن تكون محورا أو نقطة ضعف تتسبب في فشل برامج التنمية، أو في تأخير وتعطيل تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج والسياسات الاقتصادية.

في هذا السياق يمكن أن تعتبر السياسة المالية من بين هذه الوسائل التي تستخدم من أجل تحفيز وجذب الاستثمارات بالاعتماد على مكوناتها المتمثلة في السياسة الانفاقية والضريبية، والتي يبرز دورها في الإنفاق على الجوانب والمجالات التي توفر وتهيئ مناخا استثماريا ملائما ومساعدة على الاستثمار، وكذا التحفيزات الضريبية والمالية المقدمة للمستثمرين لجعلهم يفضلون استثمار رؤوس أموالهم.



### إشكالية البحث:

انطلاقاً من تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وازدياد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، من أجل جلب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. باعتبار أن هذا الأخير أصبح يشكل أحد الأدوات المرغوبة والمعول عليها في نفس الوقت للنهوض باقتصاديات الدول النامية والمتخلفة، وعلى ضوء انفتاح الدول النامية من بينها الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر وسعيها الجاد والدؤوب على استقطاب المستثمرين الأجانب وتحفيزهم على الاستثمار في أقطارها، تطرح الإشكالية التالية:

❖ ما الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

يمثل هذا السؤال محور الإشكالية التي نحاول مناقشتها في هذا البحث الذي عنوانه:

### - دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

وتبسيطا لهذه الإشكالية، نشق من صميم هذا السؤال الرئيسي جملة أسئلة فرعية تكون أكثر تحديدا لما يراد معالجته في هذا البحث نذكر منها على سبيل المثال:

- ما المقصود بالسياسة المالية، أهدافها، وأهم المراحل التي مرت بها في تطورها التاريخي؟

- ما هي طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله المختلفة؟ وما هي المزايا والعيوب الكامنة من ورائه؟

- ما هي التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة فيما يتعلق بالسياسة المالية (الامتيازات والحوافز) لغرض جذب الاستثمار في الجزائر؟

- ما هو واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

### فرضيات البحث:

تقتضي معالجة الموضوع صياغة مجموعة من الفرضيات، هي حصيلة مجموعة من القراءات، تساعد على توجيه الدراسة وتمثل أكثر الإجابات احتمالا على الأسئلة المطروحة. وأبرز هذه الفرضيات:

- تؤثر السياسة المالية على الاستثمار من خلال جملة من الفروع، الحوافز الضريبية، الامتيازات الممنوحة والضمانات الكافلة لها.

- نجاح الاستثمار الأجنبي مرهون بتوفير ظروف مناخية وشروط اقتصادية وأمنية وسياسية ملائمة.

- عمدة الحكومة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالسياسة المالية ساهمت في زيادة تدفق الاستثمار إلى الجزائر.

- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وآفاقه في الجزائر تبعث على التفاؤل.



### أسباب اختيار الموضوع:

- من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ما هو موضوعي وما هو ذاتي، حيث يمكننا حصرها فيما يلي:
- ينبع اختيارنا للموضوع باعتبار أن الجزائر تسعى دائما لتغيير مناخها الاستثماري وتحسينه وتوفير كل التسهيلات لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها مصدرا هاما للتمويل وتطوير القطاع الاقتصادي.
  - بالرغم من أن موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة تناولته الكثير من الدراسات لكنه يبقى غاية في الأهمية لأن غالبية الدول تسعى جاهدة لضفر بهذه الاستثمارات.
  - محاولة الكشف عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
  - الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات حديثة وتحولات متلاحقة.
- أهمية البحث:

- تكمن أهمية البحث في كون أن السياسة المالية تحتل مكانة كبيرة في اقتصاديات الدول النامية. والجزائر من بين تلك الدول حيث اهتمت بالسياسة المالية لتطوير اقتصادها، ضف إلى ذلك احتياجات الاقتصاد الجزائري من الإجراءات والتحفيزات من أجل تشجيع وجلب الاستثمارات.
- أهداف البحث:

بالنظر إلى اختلاف وتنوع الآراء حول أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول المضيفة لها، بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، ومن ثم تباين مواقف الاقتصاديين والسياسيين بشأن المنع المطلق أو الترخيص المحدود أو فتح الباب على مصراعيه لهذا النوع من الاستثمارات، جاءت هذه الدراسة مستهدفة ما يلي:

- التنويه إلى دور السياسة المالية في تشجيع التدفقات الاستثمارية نحو الجزائر.
- التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر والكشف عن الأسباب الحقيقية التي جعلته يكتسي أهمية فائقة بالنسبة للجزائر حتى تسعى إلى اجتذابه.
- المساهمة في إثراء المعرفة الاقتصادية في هذا الميدان من خلال تحليل ومناقشة بعض جوانب هذا الموضوع.

### حدود الدراسة:

إن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر واسع على الأقل من جانبين: الجانب الأول: جغرافيا ليشمل بقاع العالم كله.

الجانِب الثاني: زَمِنيا ليغوص في أعماق تاريخ العلاقات الاقتصادية بين الأمم والشعوب والدول والحضارات. لهذا ليس في وسعنا أن نتناول جميع تلك الجوانب من هذا الموضوع وارتأينا حصره جغرافيا ليقصر على الجزائر فقط، وزمِنيا بالفترة 1993-2006 بخصوص مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري، وبالفترة 2003-2015 بخصوص تطور التدفقات العالمية للاستثمارات الواردة إلى الجزائر.

### المنهج المستخدم:

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل وتبسيط الضوء على مكوناته، وبالتالي نتمكن من بلورة رؤية واضحة تساعدنا على تجاوز الإشكالية باقتراح حلول موضوعية وواقعية، اعتمدنا على جملة من الأدوات والمنهج المستخدمة في الدراسات الاقتصادية عموما.

وبناء على هذا الأساس فقد استعملنا المنهج التاريخي عند تعرضنا إلى مراحل تطور السياسة المالية أما المنهج التحليلي فيتجلى من خلال تحليل الأشكال والجداول والمعطيات الاقتصادية، إضافة إلى ذلك تم الاعتماد على المنهج المسحي من خلال المسح المكتبي لمختلف المراجع التي تم الاعتماد عليها في إعداد الدراسة.

### الدراسات السابقة:

حظي موضوع بحثنا باهتمام الكثير من الباحثين الاقتصاديين في الجامعات ومراكز البحث، وسنقتصر على بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:

\* رشيدة بن عرفة، سومية حمزاوي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2014، وهي مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، جامعة العربي تبسي تبسة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، من بين النتائج التي توصلت إليها الباحثتان:

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال ما يوفره من عمالة مباشرة وغير مباشرة، وعملة صعبة غايتها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف.
- الإصلاحات التي تبنتها السلطات الجزائرية المؤسسات العمومية مثلا كان لها دور لا بأس به في زيادة عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي التمكن من تحقيق نوع من الإنعاش الاقتصادي.

\* باحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 2012/2011، ومن النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

- إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب توفر مناخ استثماري ملائم يعكس الاستقرار في المحددات الاقتصادية والسياسية والتشريعية، حيث هناك علاقة ارتباط قوية بين مؤشرات خطر عدم الاستقرار السياسي والأداء الجيد لبعض المؤشرات الاقتصادية، خاصة الناتج المحلي والتضخم والانفتاح التجاري، وتدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- تدل الإجراءات والقوانين الخاصة بتهيئة الاستثمار بالجزائر على دخولها مرحلة التنافس على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت سياسة تنمية وتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر تحتل مكانة بارزة ضمن السياسات الاقتصادية الوطنية المنتهجة، وتضح ذلك من خلال اهتمام الدولة بتنمية الموارد البشرية ومنح الحوافز للمستثمر الأجنبي بهدف ضمان ثقته وتسهيل عملية الاستثمار.

- أما بخصوص دراستنا فقد تشابهت مع الدراسات السابقة من حيث التطرق إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وتقييم مناخه في الجزائر، واختلفت عنها من ناحية تركيزها على دور السياسة المالية بمختلف أدواتها المالية وإجراءاتها الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

### صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث نجد:

- تباين في الأرقام الصادرة عن الهيئات الدولية والإقليمية، مما جعلنا نعتمد أسلوب التوفيق والترجيح في اقتباس هذه الأرقام.

- المعطيات الإحصائية المتحصل عليها لم تكن متجانسة من حيث الفترة الزمنية، مما جعل التحليل الاقتصادي لا يرقى إلى توضيح واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ومدى مساهمة السياسة المالية في جذبه في فترة زمنية محددة.

ومع هذه الصعوبات التي واجهتنا، فقد حولنا الإمام بالموضوع وتوضيح جوانبه وفتح تساؤلات ومجالات للبحث والنقاش قد تكون منطلقا لبحوث مستقبلية في هذا الشأن إن شاء الله.



### هيكل البحث:

تأسيسا على الإشكالية المطروحة في هذا البحث، وإجابة على الأسئلة الفرعية التالية لها، واختبارا للفرضيات الموضوعية، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

خصص الفصل الأول للإطار النظري للسياسة المالية والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، بحيث يتناول المبحث الأول عموميات حول السياسة المالية، والمبحث الثاني تطرقنا من خلاله إلى الحديث عن أدوات السياسة المالية وآلية عملها، أما المبحث الثالث تم التعرف فيه على محددات السياسة المالية وأهم العوامل المؤثرة فيها، بعده جاء الفصل الثاني ليهتم بالمحاور الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي احتوى ثلاثة مباحث، خصص الأول لعرض مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر، واستعرض المبحث الثاني محددات ومؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر وأدواته، واختتمنا هذا الفصل بالمبحث الثالث الذي تم تسليط الضوء فيه على إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والآثار المترتبة عنه.

بعد هذين الفصلين، تخصصت الدراسة في حالة الجزائر وكانت البداية في الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال ثلاث مباحث، وذلك بعرض وتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض تلك الإجراءات والحوافز المشجعة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، واهتم المبحث الثالث بالتطرق إلى تلك العوامل الطارئة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وآفاقه.



# الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة المالية

### تمهيد:

تحتلّ السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الهامة، كالسياسة المالية والنقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف. لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني. معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي والاجتماعي لمفهوم الدولة وانتقلت من الطور الحيادي إلى طور التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929م التي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات. غير أنّ السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي يرسمها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها و بين السياسات الأخرى، كما أنّ السياسة المالية تتأثر بعوامل متعددة منها ما هو سياسي والأخر إداري، بالإضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد.

وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا الفصل النقاط التالية:

**المبحث الأول:** عموميات حول السياسة المالية.

**المبحث الثاني:** أدوات السياسة المالية وآلية عملها.

**المبحث الثالث:** محددات السياسة المالية وأهم العوامل المؤثرة فيها.

## المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية.

لعل من الملاحظ أنّ دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتطوره في إطار علاقته بعلم المالية أدى إلى ارتباط الأخير بما يسمى بالسياسة المالية، ولذلك يبدو من الملائم إيضاح المقصود بالسياسة المالية وأهدافها لصلته بما نحن بصدد دراسته.

### المطلب الأول: ماهية السياسة المالية.

تتعدد وتختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية على اختلاف توجهات ورؤى العديد من الاقتصاديين وفيما يلي عرض لمجموعة من التعاريف:

أولاً: يتمثل المفهوم الرئيسي للسياسة المالية في دور الحكومة في استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي العام. وذلك لأنّ تغيير الضرائب يؤثر في القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات، وهذا يؤثر بدوره في مستوى الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وكذلك تغيير الإنفاق الحكومي يؤثر في الطلب الكلي في الاتجاه الذي ترغبه الحكومة.<sup>(1)</sup>

ثانياً: وهي أيضاً تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية والإمكانات المالية المتوفرة للمؤسسة.<sup>(2)</sup>

ثالثاً: ويعرف البعض السياسة المالية بأنها تخطيط مالي يتضمن تكييفاً كمياً ونوعياً للنفقات العامة والإيرادات العامة من أجل تحقيق الآثار المرغوب فيها وتجنب الآثار غير مرغوب فيها على متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج والعمالة والادخار والاستثمار والاستهلاك والأسعار وغيرها.<sup>(3)</sup>

رابعاً: وتم تعريفها بأنها: "الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدير وسائل تمويلها كما يظهر في الميزانية العامة لها." أو بأنها: "الإجراءات والوسائل التي تتخذها الدولة للوصول إلى غاية معينة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو غيرها."<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> السيد محمد أحمد السريفي، علي عبد الوهاب نجما، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 221.

<sup>2</sup> محمد أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-1431 هـ-2010م ص 34.

<sup>3</sup> محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المالي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011م، ص 287.

<sup>4</sup> سلام عبد الكريم آل سميمس، السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2010-2011م، ص 32.

خامسا: بينما يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار. وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.<sup>(1)</sup>

سادسا: والسياسة المالية هي: "دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام بكافة مرافقه ولذلك فهي تتضمن تكييفها كميًا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وتكييفها نوعيًا لأوجه هذا الإنفاق، ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة. كالنهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية، وإشاعة الاستقرار في الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وتقليص التفاوت بين الدخل الواطئة والدخول العالية."<sup>(2)</sup>

ومن خلال التعريفات السابقة نستطيع القول أنها جميعا تتفق في أنّ السياسة المالية هي الأداة الرئيسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. بمعنى أنّها إجراءات تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام مستخدمة في ذلك أدوات مالية للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

### المطلب الثاني: تطور السياسة المالية.

سيتم في هذا السياق تناول ما تعرضت له أهم المدارس الاقتصادية في دور السياسة المالية ومدى تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

### أولاً: السياسة المالية في الإطار الكلاسيكي:

إنّ دور الدولة ينظر إليه نظرة الحارس للمصالح العامة الأساسية. لأنّ تدخلها حسب الفكر الكلاسيكي يترتب عليه آثار سلبية على كفاءة استخدام الموارد في المجتمع، وقد انعكس هذا المفهوم على تحديد نطاق المالية العامة في دراسة الوسائل التي تقوم عليها الدولة، من خلال الاعتماد على الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة المحدودة. هذا يعني أنّ السياسة المالية التقليدية المنبثقة عن المذهب الاقتصادي الكلاسيكي تجعل هدفها نحو المحافظة على مبدأ توازن الموازنة العامة، أي تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة دون التأثير في تحقيق الأهداف العامة.

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد غرام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، 2000م، ص 182.

<sup>2</sup> أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الثامنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن - 1432هـ - 2011م، ص 83.

إنّ تبرير الكلاسيكيين في وجود توازن الميزانية العامة يبدو واضحاً من خلال معارضتهم للفائض أو العجز في الميزانية العامة، ذلك أنّ وجود الفائض يعني زيادة العبء المالي على أفراد المجتمع، أي أنّ زيادة الإيرادات العامة على النفقات العامة تنتج من ارتفاع حجم الاقتطاع الحكومي من موارد الأفراد عن طريق فرض الضرائب المرتفعة. وبالمثل معارضتهم لوجود العجز في الميزانية، فإنّ تغطيته عن طريق الاقتراض من الوحدات الاقتصادية إنّما يمثل هدراً للمدّخرات القومية كون هذه الموارد تعدّ خاصة ومعدّة للاستثمار في أوجه مختلفة وإنّ استخدامها من قبل الدولة يكون لأغراض استهلاكية أكثر مما هو لأغراض إنتاجية.<sup>(1)</sup>

ويترتب على تحديد دور الدولة وتكييف نفقاتها وإيراداتها على نحو ما تقدم. وقيام السياسة المالية التقليدية على عدة قواعد مالية أهمها: حياد السياسة المالية في كافة الأنشطة الاقتصادية للدولة بمعنى أن يكون تدخل الدولة حياً لا يؤثر النشاط الاقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد والقطاع الخاص بأي شكل من الأشكال، ووجوب ضبط الميزانية، بحيث لا تمثل النفقات العامة نسبة ضئيلة من الدخل القومي، واعتماد الإيرادات العامة أساساً على الضرائب وتقدير هذه الإيرادات تبعاً للنفقات العامة والإيرادات العامة، ويتم هذا بإجراء تقدير دقيق لأقل حجم ممكن من الإنفاق العام على هذه الوجوه الأربع السابقة الذكر. وبالتالي تغطية هذه النفقات بإجراء تقدير للإيرادات العامة، الضرائب، الرسوم، ودخل الدومين دون اللجوء إلى القروض أو زيادة الإصدار النقدي.<sup>(2)</sup>

### ثانياً: السياسة المالية في الإطار الكنتزي:

لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائداً ومقبولاً من جانب الاقتصاديين حتى بداية نهاية الثلاثينات من القرن الماضي ثم جاءت أزمة الكساد العالمي الكبير (1929-1930) وما نتج عنها من آثار سلبية أبن عجزت نظرية كمية النقود (النظرية الكلاسيكية التقليدية) على معالجة الأزمة بشكل فعال وهنا ظهرت النظرية الكينزية التي قدمت حلولاً مقترحة لتلك المشكلة ولقد وجه "كينز" اهتماماته إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها ودرس علاقة مستوى الإنفاق الوطني ونادى بأن حياد الدولة في هذه الظروف لم يعد مقبولاً ومن ثم فلا بد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الأزمة حيث ربطت النظرية الكينزية من الدخل والإنفاق من خلال تعادل كمية النقود وبين الطلب على النقود بالإضافة إلى التوازن

<sup>1</sup> نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015م، ص 52، 53.

<sup>2</sup> حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 18.

في السوق النقدي يحقق التوازن الاقتصادي العام.<sup>(1)</sup>

افتراض كينز أن التوازن الاقتصادي لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك، وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود. ولقد ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني. كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي إلى زيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل ووفقاً للتحليل الكينزي فإن التشغيل الكامل لا يتحقق تلقائياً كما تذهب إليه النظرية التقليدية، وإنما قد يتحقق التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، وبالتالي يخلص التحليل الكينزي إلى أنّ الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد في النظام الاقتصادي. ونتيجة لكل هذا تخلت السياسة المالية عن قواعدها واتخذت مفهوماً وظيفياً، فهي تعني وفقاً للمفهوم الكينزي مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ولذلك أطلق عليها اسم السياسة المالية المتدخلة لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية ومسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد.<sup>(2)</sup>

ثالثاً: السياسة المالية في التحليل النيوكلاسيكي (التوقعات الرشيدة):

بعد انتقاد المدرسة النقدوية ظهر تيار فكري جديد عرف بتيار النيوكلاسيك في منتصف السبعينات ومن أهم رواده "لوكاس"، "بارو"، "سارجو"، "ولاس"، ويستند أنصار هذه النظرية إلى أن سلوك الوحدة الاقتصادية يتحدد من خلال تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن و تقليل الخسائر إلى أدنى الحدود الممكنة. كذلك و يقرون أنّ أمام كل وحدة اقتصادية كما معيناً من المعلومات تمكن من استخدامها بكفاءة عالية في بناء توقعاته حول قراراته المستقبلية، بالإضافة إلى ذلك فهم يقرون بمرونة كل من الأجور و الأسعار ووضوح السوق، لما من شأنه الحفاظ على حالة الأسواق في توازن دائم.<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> جميل الزيدانين، السياسات في الجهاز المالي، دار وائل، الأردن، 1999، ص 88.

<sup>2</sup> حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، مرجع سابق الذكر، ص 35.

<sup>3</sup> عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، دار مناء للنشر والتوزيع، عمان، 1431هـ - 2010م، ص 56.

ومن أهم المبادئ التي جاءت بها المدرسة النيوكلاسيكية ما يلي:<sup>(1)</sup>

1- وجود معلومات كافية على الاقتصاد.

2- السياسة الاقتصادية تبقى بدون تأثير على الاقتصاد الحقيقي ما دام هناك توقعات رشيدة من قبل الأعوان، وبالتالي أي تغير في السياسة المنتهجة يؤدي إلى تغير تصرفات الأعوان الاقتصاديين مما يظهر عدم جدوانية السياسات الاقتصادية على النشاط الحقيقي إلا في حالة عدم توقعها.

رابعا: نظرية اقتصاديات جانب العرض:

تؤكد مدرسة اقتصاديات جانب العرض على دور السياسة المالية في إنعاش العرض الإجمالي بدل من التأكيد على دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال.

وأدت الأفكار الكينزية القائمة على الاهتمام بجانب الطلب الكلي من خلال اعتمادها على أهمية التدخل الحكومي في تحسين الأداء الاقتصادي إلى عجزها في معالجة معدلات التضخم، الأمر الذي دعا منتقديها إلى أن ينظروا في جانب العرض من خلال اعتماد سياسات مصممة لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، وعلى هذا الأساس عرفوا باقتصادي جانب العرض.

إذ تنطلق وجهة نظر أنصارها من الحجة القائلة بأنّ تخفيض معدلات الضرائب من شأنه أنّ يحسن من دور القطاع الخاص، وإنّ تأكيد الحوافز يؤدي إلى زيادة العمالة وإنتاج، وفي هذا الصدد يعطون أهمية كبيرة على تخفيض معدلات ضريبة الدخل الحدية لزيادة الحوافز للعمل والاستثمار، أي أنّ تخفيض المعدلات الضريبية يؤدي إلى زيادة الحوافز لدى الأفراد في العرض من العمالة ورأس المال إلى مستويات أعلى من الإبداع وتنمية الإنتاجية والزيادة في المدخلات والإبداع قد يزيد من نمو المخرجات الممكنة. وبالتالي التأثير إيجابيا في العرض الكلي.<sup>(2)</sup>

وفي هذا الصدد يعتقد بعض أنصار هذه المدرسة ومنهم "آرثر لافر" بأنّ استخدام الحكومات للضرائب بهدف زيادة الإيرادات ومن ثم تحريك الطلب الكلي أمرا مبالغا فيه كونها تتجاهل تأثيرات رفع العبئ الضريبي على الحوافز، ولمعالجة ذلك اقترح اقتصاديو جانب العرض إجراء تعديلات جذرية على

<sup>1</sup> حلوط فوزية، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2004، ص 21.

<sup>3</sup> السياسة المالية وتأثيرها على البطالة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر - تخصص مالية - جامعة ابن خلدون - تيارت - 2015 - 2016م، ص 54.

هيكّل النظام الضريبي من خلال اعتمادهم على منهج اقتطاعات ضريبة جانب العرض القائم على خفض معدّلات الضريبة الحدية من الدخل وبأقل تصاعديّة، بحيث يعمل ذلك على تشجيع الإنتاجية والعرض بدلا من التلاعب بالطلب الإجمالي فضلا عن التخفيض في معدّلات الضريبة الحدية يعمل على زيادة حصيلة الضريبة نتيجة الآثار السلبية للتهرب من الضريبة عند ارتفاعها.<sup>(1)</sup>

ومن أهم المبادئ التي جاءت بها نظرية اقتصاديات العرض هي:<sup>(2)</sup>

1- إجراءات تخفيض كبير في الضرائب المباشرة و في هذا الصدد بالخصوص، يولي أنصار هذه النظرية أهمية خاصة لخفض المعدلات الحدية للضرائب على رأس المال، والضرائب على الدخل.

2- أن يكون الحد من الضرائب مصحوبا بتخفيض الإنفاق الحكومي.

3- أن يصمم النظام الضريبي بحيث يشجع الإنتاجية والعرض بدلا من التلاعب بالطلب الإجمالي.

### المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية.

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل الحكومة على أن يتسابق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه وتوحد الأهداف والجهود ولا تتعارض أو تتنافس، ولذلك لزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي وبالتالي تحقيق الأهداف التالية:<sup>(3)</sup>

### أولا: التوازن العام:

أي التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموعة الناتج القومي بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها.

<sup>1</sup> نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، مرجع سابق الذكر، ص 59.

<sup>2</sup> عباس كاظم الدعيمي، السياسة النقدية والمالية، مرجع سابق الذكر، ص 61.

<sup>3</sup> اربال الله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار - حالة الجزائر - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010/2011، ص 4.



### ثانيا: تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل، حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل، ومستوى الأسعار، في الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد، فانتعاش، فالتضخم فتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية وتنشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال أو التخفيف منه، وذلك عن طريق استخدام الأدوات المالية.

### ثالثا: التوازن الاجتماعي:

بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية، وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد. إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعاً أقرب إلى العدالة (أو المساواة)، ويستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية.<sup>(1)</sup>

### رابعا: التوازن المالي:

ويقصد به استخدام موارد الدولة على أساس موجه. فينبغي مثلاً أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلتزم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضاً لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا.<sup>(2)</sup>

### خامسا: تحقيق الاستقرار في الأسعار:

لغرض الحد من التقلبات في مستويات الأسعار التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي بطريقة لا يكون مرغوب فيها من قبل المجتمع. فإنّ السياسة المالية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار لاحتواء الضغوط التضخمية والانكماشية. ولأجل تحقيق ذلك وبالنظر لما يترتب على التضخم من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية سيئة تلجأ السلطة المالية إلى استخدام السياسة المالية من خلال سياسة

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، 2003، ص 45.

<sup>2</sup> مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1436هـ، 2015م، ص 340،

انكماشية تقوم على خفض الإنفاق الحكومي وخصوصا الاستهلاكي منه مع عدم المساس بأوجه الإنفاق المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي العمل على تكييف السياسة المالية بما يؤمن تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.<sup>(1)</sup>

سادسا: تحقيق مستوى التشغيل الكامل:

أي تحقيق التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة، إذ أصبح للسياسة المالية دورا هاما في علاج مشكلة البطالة من خلال التوجه نحو زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا لغرض رفع مستوى الطلب الكلي الفعّال والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ويرتفع مستوى الدخل القومي الحقيقي، ذلك أنّ العلاقة بين مستوى العمالة ومستوى الطلب الكلي علاقة طردية. فكلما ارتفع مستوى الطلب الكلي زادت الإيرادات المتوقعة من بيع المنتجات ومن ثم زيادة حجم الإنتاج الأمر الذي يؤدي من خلاله إلى زيادة الطلب على عناصر العمل وحصول ارتفاع في مستوى العمالة.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، مرجع سابق الذكر، ص 47.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 47.

### المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية وآلية عملها.

إنّ للسياسة المالية أدوات تقوم عليها لها ما يميزها عن غيرها من الأدوات والتي تستخدم في المقابل إما لمعالجة وجود فجوة ركودية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد ومن خلال البحث الموالي يمكن توضيح مكونات أدوات السياسة المالية و آليات عملها.

#### المطلب الأول: أدوات السياسة المالية.

تتضمن السياسة المالية مجموعة من الأدوات المالية التي يمكن من خلالها تحقيق العلاج المناسب للمشاكل الاقتصادية، فالسياسة المالية تمتلك كل من سياسة الإنفاق، سياسة الضرائب وسياسة القروض (الدين العام) التي تستطيع من خلالها هذه الأدوات تحقيق أهداف المجتمع. وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: سياسة الإنفاق الحكومي:

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدلاته أو خفضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة، ونقصد هنا الإنفاق الحكومي المباشر.

سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث عجز أو فائض في الميزانية للتحكم في الضغوط التضخمية أو الانكماشية. ففي حالة الكساد يمكن الاعتماد على سياسة التوزيع الإنفاقي للتأثير في حجم الإنفاق الخاص، وتعويض الانخفاض الطارئ في مستوياته باستحداث عجز في الميزانية يمول عن طريق الاقتراض أو الإصدار النقدي، ويحدث العكس في حالة التضخم.<sup>(1)</sup>

#### ثانياً: السياسة الضريبية:

بكافة أنواعها مثل ضريبة الدخل وضرائب الشركات والضرائب الغير مباشرة وكذلك الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع والخدمات سواء ما كان منها محلياً أو خارجياً عند استيراده، بحيث تفرض الدولة ضريبة أو رسم معين لتحقيق هدف معين يخدم السياسة الاقتصادية للدولة حيث تهدف الدولة من فرضها على سلع معينة من حماية صناعة وطنية مثلاً أو إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي أو أن الدولة ترغب في التأثير على وارداتها من السلع المستوردة بما يخدم سياستها الاقتصادية العامة. على سبيل المثال عندما تقوم الدولة بخفض الضريبة لذوي الدخل المنخفض سوف يساعد ذلك على زيادة استهلاكهم أو إنفاقهم

<sup>1</sup> غازي حسين عناية، التضخم المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية - 2000، ص 172.

الاستهلاكي بنفس القدر الذي تم تخفيضه بينما لو تم رفعها على ذوي الدخل المرتفع فان ذلك لن يؤثر على استهلاكهم المرتفع أصلا ولكن سوف يؤثر على مدخراتهم مع عدم تغير إنفاقهم الاستهلاكي وبقائه بنفس المستوى.

### ثالثا: سياسة الدين العام:

يعتبر حجم ومقدار الدين العام ومعدلات نموه وكيفية الحصول عليه من مهام وأهداف السياسة المالية. حيث يؤثر الدين العام على حركة الاقتصاد بصفة عامة وحركة التنمية بصفة خاصة بمعنى أنّ طريقة استغلال الدين العام قد تكون إيجابية في حالة استخدام الدين العام في مجالات منتجة، وقد يكون تأثيره سلبيا إذا تم استخدام مقدار الدين العام في الاستهلاك الحكومي أو في عدم استخدامه في مجالات استثمارية منتجة. وعندما تتجه الحكومة إلى الاقتراض من الأفراد فإنها قد تتخذ في ذلك طرق وأوقات مختلفة ففي فترات التضخم والتي تتضمن زيادة حجم الطلب وعدم قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية حجم هذا الطلب فإنّ الحكومة تتجه نحو طرح سندات للاكتتاب فيها من ذوي الدخل المتوسطة والمرتفعة، وبالتالي تمتص القوة الشرائية الزائدة لدى هذه الفئات فينخفض معدل الاستهلاك وينخفض مستوى الأسعار. أما في فترات الكساد فلا يجوز استخدام سياسة القروض، حيث أنّ سياسة الحكومة يجب أن تتجه نحو الإنفاق لإنعاش حركة الطلب الكلي وزيادة الدخل.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: الاتجاه التوسعي للسياسة المالية.

تحدث الفجوة الانكماشية عندما يكون حجم الطلب الكلي أقل من حجم العرض الكلي، وبالتالي لابد من تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية بزيادة الإنفاق العام وتخفيض معدّل الضرائب، وذلك لتنشيط الطلب الكلي والذي يؤدي إلى علاج العجز في الموازنة، وذلك من خلال النقاط الآتية:

#### - قيام الحكومة بالعمل على زيادة الإنفاق العام: (ذلك من خلال الاتجاهات التالية).

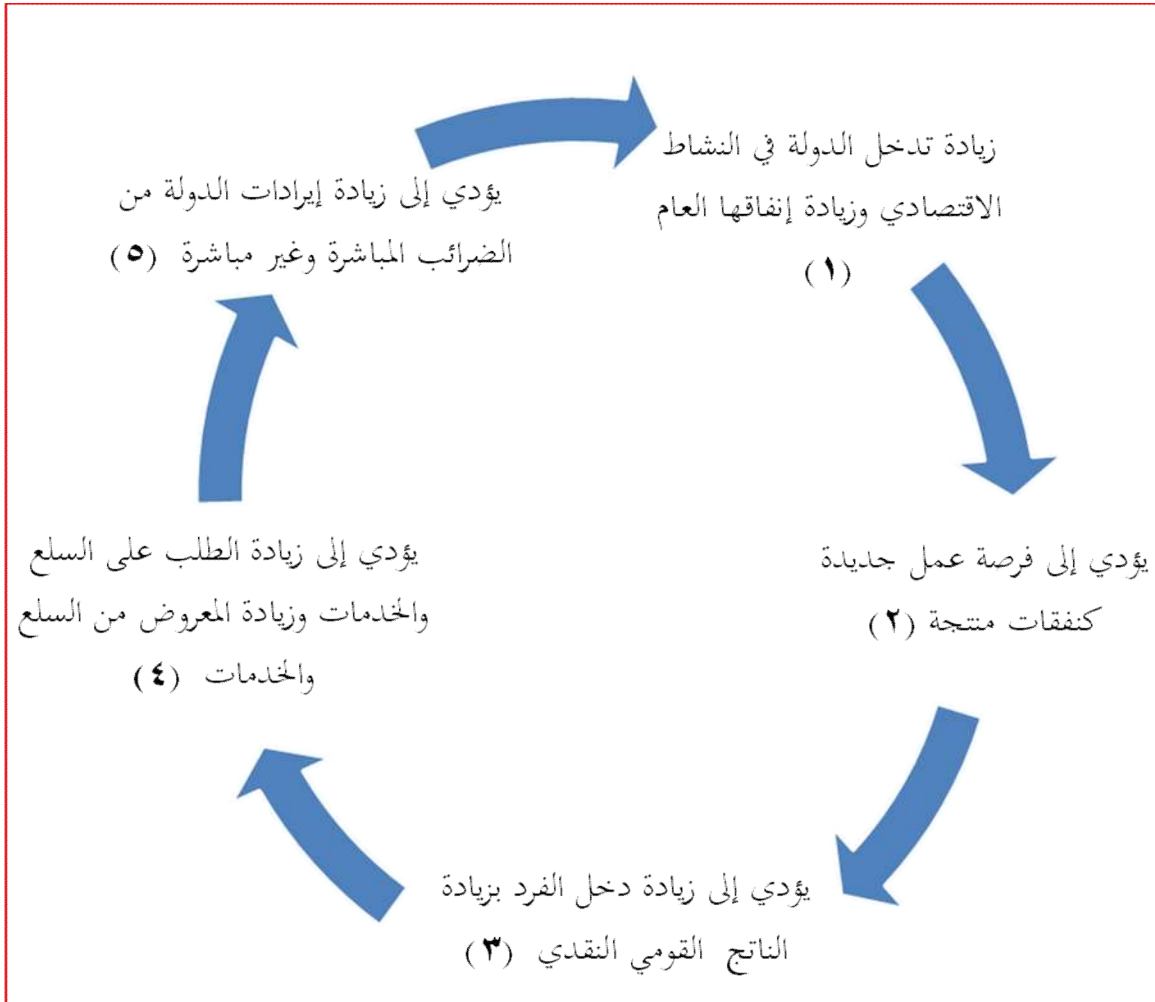
أولا: فعندما يكون الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل فإنّ الدولة تتجه نحو زيادة الإنفاق من أجل زيادة حجم التداول في السوق لتحقيق التوازن، حيث أنّ حالة الفجوة الانكماشية سببها زيادة العرض عن حجم الطلب، وبالتالي فإنّ سياسة الإنفاق التوسعي يمثل زيادة دخول الأفراد.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> أحمد عبد السميع علام، المالية العامة - المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق - الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية 2012م، ص 312، 313.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 320.

وفي هذا السياق يمكن القول أنه من بين الأسباب الرئيسية لزيادة الإنفاق العام للدولة الأسباب الاقتصادية وهو ما يمكن توضيحه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-1): الأسباب الاقتصادية الحقيقية لتزايد النفقات العامة.



المصدر: سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية للنشر والتوزيع،

لبنان-2015- ص 72.

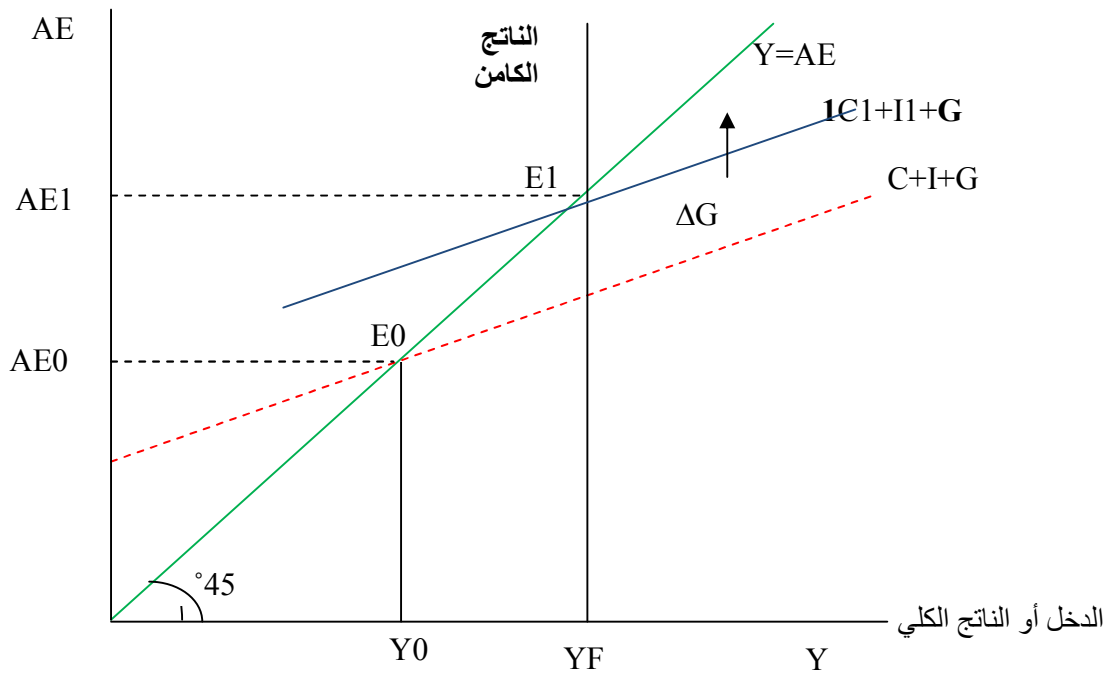
من الشكل نجد أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (زيادة الإنفاق العام) بفتحها المصانع والمشاريع يوفر فرص عمل كثيرة ومتنوعة، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي من الزيادة الحاصلة في الناتج القومي النقدي وهذه الزيادة تولد زيادة في الاستهلاك على السلع والخدمات. وفي نفس الوقت زيادة في المعروض باقتصاد السوق وبذلك لكي تشبع الدولة الحاجات العامة تقوم بزيادة الإنفاق لزيادة عرض السلع والخدمات وفي نفس الوقت تستفيد الدولة من الضرائب المباشرة على الدخل ورأس المال والضرائب غير المباشرة على التداول والاستهلاك.

ثانياً: قيام الدولة بتخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية: وهنا تزداد الدخول من ناحية، كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى، وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد لارتفاع القوة الشرائية في المجتمع وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل مما يعني دوران عجلة الاقتصاد وحل مشكل البطالة والتخلص من الكساد.<sup>(1)</sup>

ثالثاً: استخدام مزيج من زيادة الإنفاق وتخفيض الإيرادات (الضرائب) بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.<sup>(2)</sup> وتستمر الدولة في إعفاءاتها الضريبية ويزيد من جرائها الميل الحدي للاستهلاك حتى يتحقق التوازن في مستوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.<sup>(3)</sup>

ففي حالة الركود والكساد الاقتصادي تعتمد الحكومات إلى زيادة إنفاقها أو تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد والمؤسسات أو استخدام الحالتين معا وهذا ما يطلق عليه "سياسة مالية توسعية" حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات، بمعنى آخر أن زيادة معينة في مستوى الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى زيادة مضاعفة في مستوى الدخل والإنتاج، ولتوضيح ذلك نستعين بشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): سياسة مالية توسعية.



المصدر: مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 1436هـ،  
2015م عمان، الأردن، ص 343.

<sup>1</sup> أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص ص 246، 247.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 247.

<sup>3</sup> أحمد عبد السمیع علام، المالية العامة - المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق - مرجع سابق الذكر، ص ص 320، 321.

نلاحظ أنّ الاقتصاد يتوازن في النقطة ( $E_0$ ) يتساوى الإنفاق الكلي ( $AE_0$ ) مع الناتج الكلي ( $Y_0$ ) عند تقاطع دالة الإنفاق الكلي مع خط ( $45$ ) درجة، وهذا يعني أنّ مستوى الناتج ( $Y_0$ ) أقل من مستوى الاستخدام الكامل (الناتج الكامن) ( $Y_F$ ) مما يعني وجود فجوة ركودية وهذا يتطلب زيادة الإنفاق الكلي ليصل إلى النقطة ( $E_1$ ) التي تحقق التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل للإنتاج ( $Y_F$ )، وهذا يمكن أن يتحقق بزيادة الإنفاق الحكومي من ( $G$ ) إلى ( $G_1$ ) كما هو مبين في الشكل، والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج من ( $Y_0$ ) إلى ( $Y_F$ ) و هي زيادة مماثلة للإنفاق الكلي من ( $AE_0$ ) إلى ( $AE_1$ ). كذلك يمكن رفع مستوى الطلب الكلي عن طريق تخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية مما يؤدي إلى تزايد الدخل المتاحة وتخفيض الاستهلاك ( $C$ ) والاستثمار ( $I$ ) وبالتالي زيادة مستوى الإنفاق الكلي.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: الاتجاه الانكماشى للسياسة المالية.

الفجوة التضخمية تعبر عن أنّ هناك حجم طلب على السلع والخدمات يزيد عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع مما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وتتجه السياسة المالية لعلاج هذه الفجوة عن طريق:<sup>(2)</sup>

أولاً: في حالة إذا كان الجهاز الإنتاجي في حالة أقل من التشغيل الكامل تتجه الدولة إلى زيادة الإنفاق على الاستثمار وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية ليتوازن ذلك مع مستوى الطلب المتزايد فيتحقق التوازن فيما بين الطلب والعرض.

ثانياً: في حالة أن يكون الجهاز الإنتاجي في حالة أو قريب من مستوى التشغيل الكامل هنا تستخدم الدولة سياسة الفرض الضريبي، أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة وبالتالي يقل معدل الاستهلاك الكلي حتى يتوازن مع معدل العرض الكلي.

ثالثاً: لقيام الحكومة بالجمع بين البديلين السابقين أي الجمع بين سياسة الفرض الضريبي وسياسة الإنفاق على الاستثمار إلا أنّ الحكومة غالباً ما تتوسع في سياسة الإنفاق على الاستثمار وذلك بسبب:

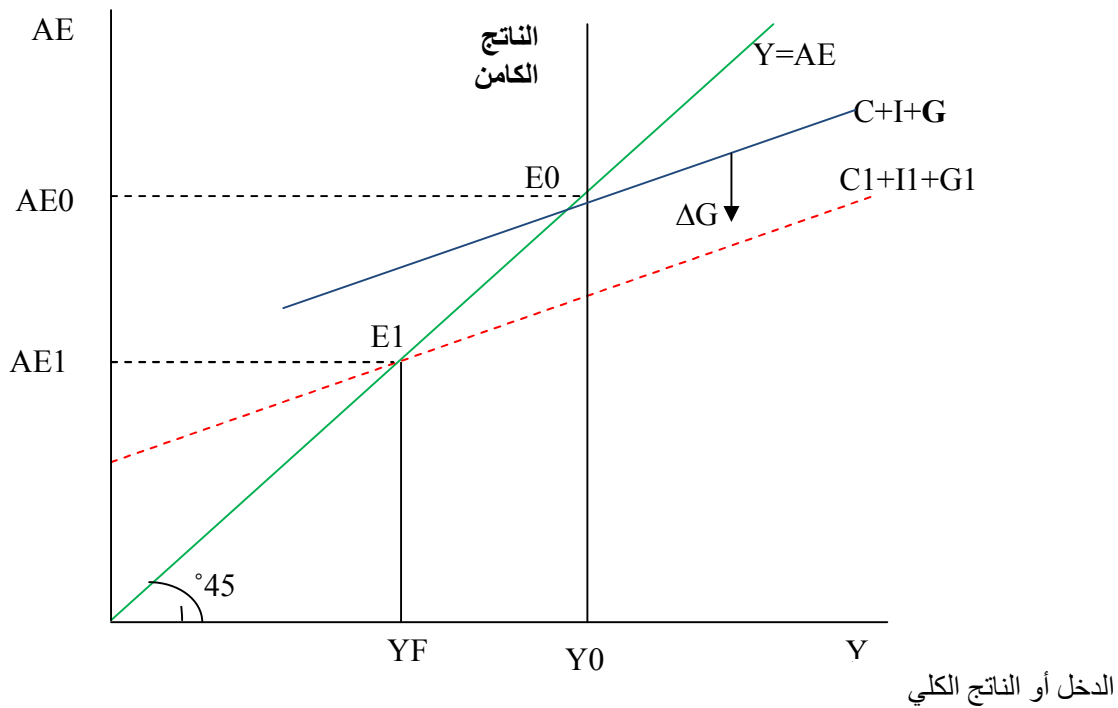
- 1- الاهتمام الزائد بأهداف التنمية الاقتصادية.
- 2- الرغبة في تحقيق مستوى الاستخدام الكامل لكافة الموارد العاطلة.
- 3- الدوافع السياسية للنفقات المتزايدة.
- 4- أنّ زيادة الإنفاق العام والحد من ارتفاع معدلات الضرائب مطلب شعبي لا بد من استخدامه.

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، مرجع سابق الذكر، ص ص 343، 344.

<sup>2</sup> أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، مرجع سابق الذكر، ص ص 321، 322.

ففي حالة وجود فجوة تضخمية هنا تستخدم سياسة مالية انكماشية، وتهدف هذه السياسة إلى ضبط مستوى الإنفاق الكلي بهدف السيطرة على مستوى الطلب الكلي وتزايد معدلات الأسعار، وهنا تقوم الحكومة إما بتخفيض مستوى الإنفاق العام مما ينعكس على تخفيض معدلات الاستهلاك وبالتالي الحد من ارتفاع الأسعار، أو رفع معدلات الضرائب مما ينعكس على تراجع معدلات الدخل المتاحة وبالتالي خفض القدرة الشرائية وهذا يعني ضبط مستوى الطلب الكلي. والشكل التالي يوضح تراجع مستوى الطلب الكلي بفعل السياسة المالية الانكماشية عندما يواجه الاقتصاد فجوة تضخمية.

الشكل رقم (3-1): سياسة مالية انكماشية.



المصدر: مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 1436هـ،  
2015م عمان، الأردن، ص 345.

نلاحظ أنّ الاقتصاد يتوازن عند النقطة  $(E_0)$  وهذا يعني أنّ مستوى الإنفاق الكلي  $(AE_0)$  يفوق مستوى الاستخدام الكامل (الناتج الكامل)  $(Y_F)$  مما يعني وجود فجوة تضخمية، وبالتالي لابد من تراجع مستوى الإنفاق الكلي إلى النقطة  $(E_1)$ . وهنا تستخدم أدوات السياسة المالية إما برفع معدلات الضرائب التي تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك  $(C)$  وكذلك الاستثمار  $(I)$  أو تخفيض مستوى الإنفاق  $(G)$  أو كلاهما معا وبالتالي القضاء على الفجوة التضخمية.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، مرجع سابق الذكر، ص 345.



### المبحث الثالث: محددات السياسة المالية وأهم العوامل المؤثرة فيها.

عرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية والسياسية والاقتصادية لإيرادات ونفقات الموازنة العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه المحددات والعوامل المؤثرة فيها.

#### المطلب الأول: محددات السياسة المالية.

تتوقف فعالية السياسة المالية ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها على عدّة عوامل محددة أهمها: (1)

##### أولاً: مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها:

تتولى المؤسسات العامة مسؤولية النفقات كل في مجال اختصاصها كما يرسم لها في الميزانية على اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فإنّ مستوى الإدارة في المؤسسات العامة دورا هاما في ترجمة مفردات الميزانية إلى ما تهدف إليه وعندما يخطط واضعو السياسة المالية فإنّهم يراعون كفاءة هذه المستويات في اختيار السياسات الملائمة. فإذا كانت النفقة التي تحدد لمؤسسة معينة يحسن استغلالها وتنفق في المجال الذي خصت له دون تبذير أو خطأ أو إسراف، فهذا يدلّ على كفاءة المؤسسة ونزاهتها وأهميتها... الخ وهو ما يسمى بترشيد الإنفاق العام.

##### ثانياً: وجود سوق مالي ونقدي كفؤ:

وردت سياسات يتبعها البنك المركزي في محاولته التأثير على الأوضاع الاقتصادية ومن هذه السياسات سياسة السوق المفتوح، ويتبين أنّ السوق المالي توفر مجالات واسعة أمام واضعي السياسات المالية الملائمة. ولا يتصور أحد أن تصلح سياسات مالية في بلد لا يوجد فيه سوق مالي.

##### ثالثاً: وجود جهاز مصرفي فعّال:

إنّ الجهاز المصرفي في أي دولة يتمثل بالبنك المركزي بالإضافة إلى البنوك التجارية والمتخصصة وكافة المؤسسات المالية، وعليه فوجود جهاز مصرفي فعّال ومتقدم سيساعد في وضع السياسة المالية الملائمة لاقتصاد تلك الدولة. وذلك بسبب أنّ تنفيذ السياسة المالية يتم عبر ذلك الجهاز المصرفي وعليه فإنّ الإطار الذي توضع فيه السياسة المالية يعتمد على قدرة الجهاز المصرفي ومدى كفاءته. (2)

<sup>1</sup> إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 194.

<sup>2</sup> سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 265.

### رابعاً: الوعي الضريبي وكفاءة الجهاز الإداري:

إنّ الضرائب تعتبر من أهم الأدوات المستخدمة في السياسة المالية، حيث تتناسب أهميتها تناسباً طردياً مع درجة التقدم الاقتصادي للدولة. فعلى سبيل المثال تزداد أهمية ضريبة الدخل مع زيادة التقدم الاقتصادي للدولة. والمقصود بالوعي الضريبي أن يمتلك المواطن المكلف ضريبياً الانتماء للوطن، الذي يؤدي إلى عدم التهرب من دفع ما يترتب عليه من ضرائب، ومما لا شك فيه أن الوعي الضريبي للمواطنين يزداد عندما يشعر بوجود تلك الخدمات الحكومية مقابل ما يتم دفعه كضرائب. أما المقصود بكفاءة الجهاز الإداري فهي تتمثل في قدرة وكفاءة المسؤول عن سن القوانين والتشريعات الضريبية، وكذلك الأنظمة والتعليمات المتعلقة في فرض وتحصيل الضرائب؛ ومما لا شك فيه أنّ كفاءة الجهاز الإداري في الدولة سيساعد صانعي السياسة المالية على تحقيق الأهداف المرجوة من السياسة المالية. كما أنّ وجود الجهاز الإداري الكفؤ سيعمل على الحد من التهرب والغش الضريبي.<sup>(1)</sup>

### 1- التهرب الضريبي:

يوجد التهرب الضريبي عندما يتخلص المكلف القانوني من عبء الضريبة (كلياً أو جزئياً) دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر، في هذه الحالة لا تحصل الإدارة أية ضريبة. ويتعين عدم الخلط بين التهرب الضريبي والغش الضريبي، فالأول يمثل العام؛<sup>(2)</sup> أي التهرب المشروع الذي لا يتضمن أية مخالفة قانونية وذلك بالاستفادة من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي نتيجة عدم صياغة بعض الأحكام القانونية بدقة وبهذا لا يترك المكلف أية مخالفة قانونية وبالتالي لا يمكن ملاحقته أو فرض أية عقوبة عليه. مثال ذلك التهرب من تصاعديّة ضريبة الدخل عن طريق تجزئة الشركة الكبرى إلى عدة شركات صغيرة بحيث تكون مستقلة إحداها عن الأخرى من الناحية القانونية أو تخلص الشركات المساهمة من الضريبة على الأرباح عن طريق زيادة النفقات العمومية والنفقات السفر والولائم الخاصة بالعمل والإعانات... الخ أو تجنب تطبيق المعدّلات التصاعديّة بتحويل جزء من الأرباح إلى رواتب وأجور؛<sup>(3)</sup> والثاني يمثل الخاص أي أنّ الغش الضريبي يمثل حالة خاصة من حالات التهرب الضريبي هي حالة التهرب من الضريبة عن طريق انتهاك

<sup>1</sup> سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق الذكر، ص 265

<sup>2</sup> محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي - الاقتصاد المالي - دار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 237.

<sup>3</sup> محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1427هـ-1427م،

القانون. مثال ذلك أن يحاول الممول دون ربط الضريبة عليه بعدم تقديم الإقرار الخاص بدخله، أو بإدخال السلع المستوردة من الخارج خفية حتى لا يدفع عنها الضريبة الجمركية، أو أن يعمل على أن تربط عليه ضريبة أقل مما يجب. بأن يذكر في إقراره دخلاً أقل من دخله الحقيقي أو يذكر أن قيمة السلع المستوردة أقل من قيمتها الحقيقية أو أن يحاول الممول الذي ربطت عليه الضريبة بمبلغ معين ألا يدفعه كله أو بعضه بإخفاء أمواله أو تهريبها حتى يتعذر استيفاء الضريبة منه.<sup>(1)</sup>

### 2- الجهاز الإداري وأساليب مكافحة الغش الضريبي:

مخاربة الغش الضريبي لا بد من العمل على المحاور التالية:<sup>(2)</sup>

أ- المحور الأول: منع وقوع الغش الضريبي: وذلك بالقضاء على الأسباب والعوامل المؤدية للظاهرة ولعل أبرزها:

- تبسيط النظام الضريبي وتحسين شفافيته.
- رفع كفاءة الإدارة الضريبية برفع مستوى تأهيل الموارد البشرية وتحسينهم ضد الفساد بتحسين مكافأهم.
- تعزيز المراقبة الضريبية وتوسيع نطاقها لتشمل مختلف فئات المجتمع الضريبي.
- تعميق عدالة النظام الضريبي بزيادة حياديته من جهة وتقليل مستويات الضغط الضريبي إلى حدود مستوى القدرة على تحملها اقتصادياً وبسيكولوجياً.

ب- المحور الثاني: التقليل من حجم الظاهرة: وذلك من خلال:

- تحسين علاقة الإدارة الضريبية بالمولدين والسعي إلى تغيير نظرة الممولين تجاه الإدارة الضريبية باعتبارهم زبائن لديها، وأن التعاون لا بد أن يكون السيد. فضلاً عن الاستماع المستمر إلى إنشغلاتهم وشكاويهم والأخذ بعين الاعتبار لمقترحاتهم.
- العمل على رفع روح المواطنة لدى الممولين بتعميم الثقافة الضريبية عن طريق وسائل الإعلام والبرامج التعليمية.
- رفع العقوبات على الغش الضريبي إلى الدرجة التي يشعر فيها الممول بارتفاع تكلفة عدم الامتثال الضريبي.
- إعداد مدونة وطنية بالمتهربين.

<sup>1</sup> محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي - الاقتصاد المالي - مرجع سابق الذكر، ص 237.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 228، 229.

- تبادل المعلومات بين الهيئات ذات العلاقة بالضرائب وتمكين الوصول إليها بطريقة سريعة وبأساليب آلية.
- إقامة وتفعيل خلايا الاستعلام المالي.
- تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الغش الضريبي وتبادل المعلومات بخصوصه.

### المطلب الثاني: آثار السياسة المالية.

يمكن أن تلعب السياسة المالية في حالة ضمان كفاءة استخدام الإجراءات التي تتخذ في إطارها دوراً مؤثراً في جوانب عديدة منها:<sup>(1)</sup>

#### أولاً: التأثير في توزيع الموارد:

حيث أنّ توجيه قدر من الإنفاق الحكومي نحو مجال معين سواء بشكل منح أو إعانات أو تسهيلات يترتب عليه توجه الموارد نحو ذلك المجال، في حين أنّ فرض ضرائب معينة يمكن أن يقلل من الموارد ويحصل العكس عند الإعفاء من الضرائب، هذا في حالة قيام الدولة بدور الموجه لعملية توزيع الموارد. في حين قد تلعب الدولة ذاتها هذا الدور بحيث تقوم بالإنفاق على إقامة المشروعات في نشاط معين مما يؤدي إلى اتجاه الموارد واستخدامها فيه، وقد تحجب إنفاقها عن الاستخدام في نشاط آخر بحيث لا تتجه الموارد إليه.

#### ثانياً: التأثير في توزيع الدخل:

حيث أنّ الدولة من خلال نفقاتها يمكن أن تحدد الدخل التي يتم توزيعها للعاملين لديها بشكل مباشر، كما أنّ الدولة يمكن أن تؤثر في الدخل من خلال الضرائب عن طريق تقليلها أو زيادتها وكذلك من خلال الإنفاق، فقد تتجه في الإنفاق نحو مجالات ترتبط بتقديم خدمات لصالح فئات معينة كمحدودي الدخل بشكل أساسي.

#### ثالثاً: تشجيع عملية تكوين رأس المال:

عن طريق نفقات الدولة وإيراداتها من خلال تقديم المنح أو الإعانات أو التسهيلات التي تشجع على القيام بذلك من خلال إنفاق الدولة في إقامة وتكوين رأس المال بصورة مباشرة من خلال القيام بالمشروعات الإنتاجية في المجالات المختلفة، وكذلك عن طريق الإعفاءات الضريبية والحماية التي تشجع المستثمرين على تكوين رأس المال.

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، التنمية والنخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن- 2006، ص261.

رابعاً: السياسة المالية وأثرها على الأسواق النقدية:

التأثير المحتمل للسياسة المالية لا يقتصر على تأثير المجال الضريبي ولكنه يمتد أيضاً إلى ما تحدثه النفقات العامة من تأثيرات إضافية على أسعار الأوراق المالية ويبدو ذلك واضحاً فيما يتصل بالمنتجات النوعية التي تشتريها الحكومة فمثل هذه المشتريات قد تزيد من إيرادات منظمة اقتصادية معينة وتساعد على زيادة أسعار أسهمها، أما إذا تجاوزت النفقات العامة الإيرادات للدولة وحدث ما يعرف "بعجز الموازنة" فإن تغطية مثل هذا العجز تكون من خلال عدة مصادر: الجمهور، البنوك، البنك المركزي.

1- فعندما تباع الحكومة الأوراق المالية [السندات وأذونات الخزانة] للجمهور مستهدفة بذلك تغطية العجز فإنّ هذه الأوراق تتنافس مباشرة مع الأوراق المالية الأخرى للمدخرين. هذه الزيادة في المعروض من الأوراق المالية الحكومية تعمل على خفض أسعار الأوراق المالية وزيادة عوائدها.

2- أما إذا قامت البنوك بإقراض الحكومة فإنّ ذلك يؤدي إلى إضعاف قدرة البنك على توجيه قروضها لمنظمات الأعمال الاقتصادية والأفراد، وبما يؤدي إلى زيادة تكلفة القروض وانخفاض أسعار الأوراق المالية لعدة أسباب: (1)

أ- ارتفاع تكاليف الاقتراض يؤدي إلى نقص أرباح المنظمات الاقتصادية وما يتبعه من آثار على توزيعات الأرباح المدفوعة ومعدلات النمو.

ب- ارتفاع تكاليف الاقتراض يقلل من جاذبية شراء الأوراق المالية.

ج- ارتفاع تكاليف الاقتراض يمكن أن يشجع البنوك على دفع أسعار الفائدة التي تدفعها لأصحاب الودائع في محاولة من البنوك لاجتذاب الأموال.

**المطلب الثالث: العوامل السياسية والإدارية المؤثرة في السياسة المالية.**

لقد عرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية والسياسية والاقتصادية لإيرادات ونفقات الموازنة العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك لذلك ينبغي مراعاة هذه العوامل المتنوعة وذلك على النحو التالي:

**أولاً: العوامل السياسية:**

أنّ كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث أنّ كل هذا التأثير للسياسة على الضريبة وجد منذ قديم الزمان وقد مس كل من الدول المتقدمة والمتخلفة. وأصبحت السياسة المالية هي المعاون للسياسة

<sup>1</sup> مجد خلة توفيق، الهندسة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر- الإسكندرية- 2011، ص 170.

بالإضافة إلى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية التي أسندت لها، ويمكن توضيح الآثار المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية في النقاط الثلاثة التالية:<sup>(1)</sup>

### 1- تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية:

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق نظام السياسة، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه. وخير دليل سلطة البرلمان واختصاصه المالي وتفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين النفقات وإيرادات الدولة كما له الحق في الإطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه والمتعلقة بالنفقات، ومن أجل السماح له بإنجاز عمله المالي اعترف له بامتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطته السياسية. كما يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية وضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة.

### 2- تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية:

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثر البنيات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة في أي تاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد. أي أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي واقتصادي قوي مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية والإعانات. أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العسكرية، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية وما لها من تأثير واضح على السياسة المالية.

### 3- التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية:

للموازنة العامة أهمية كبرى في الاقتصاد القومي فضلا عن أهميتها السياسية، إذ يتم تقدير الإيرادات والنفقات العامة المستقبلية لفترة معينة تكون في العادة سنة واحدة. وتنعكس طبيعة التوجه السياسي

<sup>1</sup> السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخول والتنمية الاجتماعية وضبط التضخم، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية- القاهرة- 1993م، ص ص 143، 144.

للحكومة والأساس الأيديولوجي لعملية صنع القرار السياسي والاقتصادي من خلال إقرار فقرات الموازنة العامة في الإنفاق والتحصيل، ففي الدول الرأسمالية تتوجه الميزانية للحد من الإنفاق الحكومي والدعم والإعانات مقابل زيادة "التحصيل الضرائبي" الذي يتبع التوجه السياسي للدولة والاعتماد على "حرية التجارة" في الاستيراد والتصدير يحد من كمية الضرائب الجمركية، على سبيل المثال لا تستطيع الحكومة فرض الموازنة العامة دون استحصال الموافقات القانونية (من السلطة التشريعية في البلاد سواء كانت هذه السلطة ممثلة في البرلمان أو غيره).<sup>(1)</sup> فالميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات، وإنّ المتبع للعلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية يلاحظ أنّهما سياستان لا يمكن الفصل بينهما، ضمن الناحية التقنية نجد أنّ القرار الخاص بكمية الإنفاق والقرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق لا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين.<sup>(2)</sup>

### ثانياً: العوامل الإدارية:

من العوامل التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية وتتأثر بها وذلك على النحو التالي:<sup>(3)</sup>

#### 1- تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية:

إنّ هذا التأثير هو تأثير مزدوج فهناك أثر البنات الإدارية وكذلك تأثير السياسة الإدارية على النحو التالي:

#### أ- تأثير البنات الإدارية على السياسة المالية:

هناك بعض البنات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنّها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي وقد لا يكون متوفراً في الدولة المعنية. كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنّه يؤدي إلى زيادة النفقات لأنّ الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها وأنّها أقل صلاحية من الإدارة المركزية في ناحية تحصيل الضرائب، ولكن هذه النتيجة ليست حتمية لأنّه لا يمكن اعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية.

#### ب- تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية:

للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية؛ فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما

<sup>1</sup> سلام عبد الكريم آل سميمس، السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي، مرجع سابق الذكر، ص 29.

<sup>2</sup> السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مرجع سابق الذكر، ص 144.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 173.

أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للناحية عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية؛ وهذا ما لا نجده في المناطق التي تنعدم بها مصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة.

### 2- تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية:

كما تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية فهذه الأخيرة هي الأخرى تؤثر في الكيانات الإدارية تأثير مزدوج فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية، وكذلك تأثير على السياسة الإدارية وذلك كما يلي:<sup>(1)</sup>

#### أ- تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية:

نجد على الساحة الإدارية أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها (الدومين) مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق، وفي هذه الحالة انعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية حتى وإن كانت لها اختصاصات قانونية واسعة ومنه يمكن القول أن استغلال المالية هو مقياس حقيقي للامركزية.

#### ب- تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية:

إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتباريات مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفر من مرافق عامة جديدة، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة أي أنها تكتفي بالمرافق الضرورية فقط دون تجديد أو جديد.

مما سبق يتضح أن حياة الهيئات المحلية مكيفة كثيرا بأحوال السياسة المالية. فهناك تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية بحيث كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر.

<sup>1</sup> السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مرجع سابق الذكر، ص 185.



### خلاصة الفصل:

يظهر من خلال هذا الفصل أنّ موضوع السياسة المالية هو بمثابة القلب النابض لجميع السياسات، بل وهي أداة ضبط الانسجام بينها والتي بواسطتها يمكن للحكومات التحكم في تغيير العناصر المالية لجعلها وفق متطلبات النشاط الاقتصادي لتحقيق النمو.

فالسياسة المالية تعتبر دراسة تحليلية للنشاط المالي للدولة حيث تتضمن التكييف الكمي والنوعي لكل من الإيرادات والنفقات العامة وتسيير الدين العام بغية التأثير على الحياة الاقتصادية، ولقد عرفت عدة تطورات متأثرة في ذلك بالنظريات الاقتصادية ومجريات الوقائع والأحداث الاقتصادية العالمية.

فمن الفكر الكلاسيكي المتبني لتقييد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الذي حصر أسس السياسة المالية في عدة نقاط نذكر منها: تحديد أوجه الإنفاق العام ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي والالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية، إلى الفكر الكينزي المتبني لتدخل الدولة في تنشيط الطلب الكلي بغية الوصول إلى التشغيل الكامل، والذي أرسى قواعد السياسة المالية التدخلية كما تطرقنا إلى الأهداف المختلفة للسياسة المالية وصولاً إلى أدواتها المستخدمة لبلوغ الأهداف والتي يمكن حصرها في السياسة الإنفاقية، السياسة الضريبية والسياسة الائتمانية. هذا إلى جانب جملة من المحددات التي تتوقف عليها فاعلية السياسة المالية في تحريك عجلة الاقتصاد ومعالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة بالدول.

أما فيما يخص آلية عمل السياسة المالية فتم دراستها من خلال حالتها الاختلال في الاقتصاد الوطني المتمثلتان في الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية ثم التطرق إليهما بشكل بسيط.

وأخيراً إنّ مصطلح السياسة المالية كان ولا يزال محطة أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية كونها من أدوات الدولة للتدخل والتحكم وكذا التوجيه لمختلف قطاعاتها.

## الفصل الثاني:

محاوأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

محاوأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

## الفصل الثاني: محاور أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

لقد بات من المؤكد أن عصرنا الحالي يتسم بالانفتاح وعمولة الأنشطة الاقتصادية، ومن الملاحظ أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر كان ولا يزال يشكل محورا من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين وغيرهم من المفكرين والمدارس الاقتصادية المتعاقبة وكذلك دول العالم سواء المتقدمة منها أو المتخلفة والنامية، نظرا لدور الذي يمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيضة. كما أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات.

ومن بين أهم خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر نجد الأشكال التي يتدفق من خلالها والتي تختلف بكل وضوح عن تلك المتعلقة بالتداول والتعاون الدولي، أي الأشكال التي يجري من خلالها الاستثمار الغير المباشر، مع الإشارة إلى أن الأشكال المختلفة التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر تتباين بشأها اختيارات ومفاضلة الدول المضيضة وحتى الشركات الأجنبية فيما بينها وذلك لعوامل واعتبارات عديدة.

إلى جانب هذا، مما لا شك فيه فإن للاستثمار الأجنبي دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيضة إلى اجتذابه لتحقيق مختلف الأغراض التي تخص تنميتها عموما، إلى جانب انه يدفع الشركات الأجنبية بما فيها الشركات متعددة الجنسيات لتجسيده لاعتبارات تخص في معظمها التوسع والانتشار واختراق الأسواق العالمية، ولا شك إن تحقيق هذا الاستثمار الذي يمتاز بالايجابيات والسلبيات (مزايا وعيوب) مرهون أساسا بمدى توافر مجموعة من المحددات التي تتحكم في تدفقاته الواردة والصادرة سواء من حيث الحجم أو التوجه القطاعي والجغرافي.

وفي هذا السياق سنعمل على تسليط الضوء من خلال الفصل الثاني على النقاط الأساسية الآتية:

**المبحث الأول:** مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

**المبحث الثاني:** محددات ومؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر وأدواته.

**المبحث الثالث:** ايجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والآثار المترتبة عنه.

### المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر مفهوم الاستثمار مفهوما غنيا، حيث عرف عدة تعاريف من مدارس مختلفة، ومن هيئات عدة، وإن كانت تختلف في طرحها إلى أن مضمونها يتقارب فيما بينها حيث إننا من خلال هذا المبحث نحاول سرد مختلف تعاريف الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، ذكر أشكاله، ثم نحاول التطرق إلى مختلف الأهداف الكامنة من ورائه.

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعرف عالم الاقتصاد أبواب شتى من الاستثمار: الاستثمار بصورة عامة، الاستثمار الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر ... الخ؛ ونحاول من خلال هذا المطلب النظري تعريف الاستثمار من الوجهة العامة ومحاولة سرد مختلف تعاريف موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من الوجهة الخاصة.

### أولاً: تعريف الاستثمار:

توجد عدة تعاريف للاستثمار تختلف من اقتصادي لآخر نذكر منها:

1- "الاستثمار هو التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من خلال إشباع استهلاكي حالي والحصول على منفعة مستقبلية من استهلاك مستقبلي أكبر." (1)

2- ويمكن تعريف الاستثمار بما يلي: "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:

أ- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.

ب- النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

ج- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها." (2)

3- ويعرف أيضا بأنه: "ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى مدة طويلة في المستقبل. فالاستثمار إذن هو نوع من "الإنفاق" ولكنه إنفاق على أصول يتوقع تحقيق عائد على

<sup>1</sup> موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 115.

<sup>2</sup> زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007، ص 13.

مدى فترة طويلة من الزمن ولذلك يطلق عليه البعض اصطلاح "إنفاق رأسمالي" تمييزا له عن المصروفات التشغيلية أو المصروفات الجارية.<sup>(1)</sup>

ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- "ويقصد به تملك المستثمر الأجنبي لكامل المشروع الاستثماري أو لجزء منه، أو أنه قيام المستثمر الأجنبي سواء كان شخصا طبيعيا أم معنويا باستثمار أمواله داخل الدولة المضيفة وذلك بإنشاء مشروع يحفظ فيه لنفسه حق السيطرة والإدارة واتخاذ القرار، أو أنه قيام المستثمر الأجنبي بالاستثمار في مرافق جديدة لإنتاج أو تسويق منتج في دولة أجنبية. وبتعبير آخر هو ممارسة مستثمر أجنبي لنشاط اقتصادي في الدولة المضيفة مع احتفاظه بسيطرة على أنشطة المشروع سواء من خلال الملكية الكاملة أو الجزئية لرأس المال المشروع."<sup>(2)</sup>

2- "وهو تكاليف تأسيس مشروع جديد أو مشروع موجود تكون السيطرة على عملياته من قبل مستثمر أجنبي، أو هو قروض بين الشركات يحصل عندما يكون المستثمر موجود في بلد معين باكتساب رصيد في بلد آخر بلد المضيف مع نية لإدارة الرصيد."<sup>(3)</sup>

3- "ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروعات في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، وبالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية، وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة."<sup>(4)</sup>

وعلى أساس التعريفات السالفة الذكر للاستثمار الأجنبي المباشر يمكن القول عنه أنه ذلك الاستثمارات التي تتمثل أساسا في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل إسهام مباشر في رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف.

<sup>1</sup> السيد محمد الجوهري، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص 8.

<sup>2</sup> عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، الطبعة الأولى، الساحة المركزية بن عكنون، 2013، 2008م، ص 8.

<sup>3</sup> سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر وتوزيع، عمان، 1430هـ-2009م، ص 207.

<sup>4</sup> عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، طبع- نشر- توزيع- قطر، الدار الجامعية، 2000-2001، ص 47.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.

أولاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان مشروعاً للتسويق أو البيع أو التصنيع والإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي ويعني هذا إمكانية تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أشكال أبرزها:

### 1- الاستثمار الثنائي:

وهو من أكثر الأشكال شيوعاً في الدول النامية والذي ظهر نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية بعد ما نالت استقلالها، ويعني الاستثمار الثنائي مشاركة الدولة النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات التي تقام على أراضيها. بمعنى أن ملكية هذه المشروعات موزعة بين رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي، ويترتب على هذا النوع من الاستثمار تخفيض الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يعود على المستثمر المحلي مقابل مشاركته في هذه المشروعات، وتأخذ الاستثمارات الثنائية الأشكال التالية:

أ- مشروعات تتوزع ملكيتها بين رأس المال المحلي من القطاع العام ورأس المال الأجنبي، وظهر هذا النوع من المشروعات كنتيجة لعمليات التأميم الجزئي للمشروعات الأجنبية ويبدو هذا النوع من المشروعات في القطاع النفطي.

ب- مشروعات تتوزع ملكيتها بين رأس المال المحلي من القطاع الخاص ورأس المال الأجنبي، ويظهر هذا النوع من المشروعات إما نتيجة بيع جزء من أسهم المشروعات الأجنبية في السوق المحلية للقطاع الخاص المحلي وإما نتيجة لقيام مشروعات استثمارية مشتركة جديدة بين القطاع الخاص المحلي ورأس المال الأجنبي.

ج- مشروعات تتوزع ملكيتها بين رأس المال المحلي العام والخاص ورأس المال الأجنبي.<sup>(1)</sup>

### 2- الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسية:

تمثل الشركات متعددة الجنسيات أكثر من 80% من الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العام ككل. وقد أصبح للشركات متعددة الجنسية السيطرة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، مثل الحاسبات الإلكترونية وبعض الآلات والأجهزة الصناعية، بالإضافة إلى عمل هذه الشركات في

<sup>1</sup> إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، أمام كلية الحقوق الإسكندرية، 2011م ص 149.

الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية والزراعة، وفي قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة وتنفيذ بعض المشروعات.<sup>(1)</sup>

### 3- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات؛ وتجدد الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

وإذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي مفضلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات، نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيراً (بل ترفض في معظم الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار؛ ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي؛ وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من الدول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

ومع افتراض قبول هذه الأسباب يجدر بالذكر أن الممارسات والأدلة العملية تشير إلى أن بعض الدول النامية في شرق آسيا (كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان) وأمريكا اللاتينية كالبرازيل والمكسيك، بل وفي إفريقيا أيضاً تمنح فرصاً للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملاً في هذه الدول كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي.<sup>(2)</sup>

### ثانياً: أهمية الاستثمار:

تبرز أهمية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية من كونه لا يشكل عبئاً جامداً على الاقتصاد المضيف، كالمدفوعات التي تدفعها الدولة على القروض الخارجية، من هنا تظهر أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لاقتصاديات الدول المضيفة. على ضوء هذا يمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد العديد من الفجوات الرئيسية في اقتصاد الدول النامية من بينها:<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 1435هـ - 2014م ص 320.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو فحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، كلية التجارة، جامعتي الإسكندرية وبيروت العربية - الدار الجامعية 1993م، ص 233.

<sup>3</sup> أشرف السيد حامد قبال، الاستثمار الأجنبي المباشر، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، 2013، الإسكندرية، ص 27، 28، 29.

### 1- الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة:

حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة في صورة ضرائب جمركية، وضرائب على الأرباح، تزيد من إمكانياتها على الإنفاق، ومن ثم في سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها.

### 2- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة:

وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)، هذا بالإضافة لشركات متعددة الجنسيات بحكم اتصالاتها المسبقة بالأسواق العالمية، وبما تمتلك من خبرات إعلامية، وتسويقية، وكذا بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق العالمية والمرتبطة باسمها وعلامتها التجارية، بإمكانها أن تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها.

### 3- نقل التكنولوجيا المتقدمة والخبرات إلى البلد المضيف:

حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي من أفضل الوسائل لنقل التكنولوجيا، الإنتاجية والمهارات الإدارية من بلد إلى آخر. خاصة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.<sup>(1)</sup>

### 4- توظيف العمالة المحلية واستثمار الموارد البشرية غير الموظفة.

كما يرى البعض أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تبدو من خلال أثاره على الدولة المضيفة له، حيث يوفر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر المالية الدولية الأخرى توفيرها مثل:<sup>(2)</sup>

أ- أنه وسيلة أكثر أمانا للتمويل إذا ما قورنت بالقروض الثابتة.

ب- يؤدي إلى خلق فرص وظيفية ورفع مهارات العمال وفتح أسواق جديدة للتصدير.

ج- قد يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية إذا ما تهيئة الظروف لتحقيق ذلك.

### المطلب الثالث: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

يقصد بالاستثمارات الدولية استثمارات الشركات والأفراد في أصول حقيقية أو مالية خارج بلادهم، إذ أنه كثيرا ما تلجأ الشركات أو الأفراد إلى الاستثمار في دول أخرى سعيا منهم في تحقيق أهداف معينة.

<sup>1</sup> جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق الذكر، ص 317.

<sup>2</sup> مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، العدد 02، 1435هـ - 2014م، ص 103.



## الفصل الثاني: محاور أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

من أهم الأهداف التي يسعى المستثمرون إلى تحقيقها من الاستثمارات الدولية هي: (1)

### 1- البحث عن الأسواق:

وهذا يمثل السبب الرئيسي لانطلاق الشركات متعددة الجنسيات بعد الحرب العالمية الثانية (مثل شركة كوكاكولا، وفولكس فاجن) للإنتاج والتسويق خارج دولها بعد أن وصلت أسواقها إلى حد الإشباع، وغالبا ما يتبع التوجه الاستراتيجي للاستثمار في أسواق جديدة اعتبارات أخرى مثل ضعف المستوى التكنولوجي في تلك الأسواق.

### 2- تخفيض كلفة العمليات:

تسع الشركات متعددة الجنسيات مثل بقية الشركات إلى تعظيم أرباحها والعائد على حقوق المساهمين فيها، ويأتي ذلك عادة عن طريق زيادة المبيعات بشكل مستمر وبمعدلات مرتفعة عن طريق تطوير المنتجات الجديدة من جهة وعن طريق العمل على تخفيض كلفة الإنتاج والتسويق إلى أدنى حد ممكن من خلال الاستثمار المستمر في البحث والتطوير وتطبيق التكنولوجيا المتقدمة في عملياتها.

### 3- البحث عن واستغلال المواد الخام:

دافع السعي إلى الحصول على المواد الطبيعية تهيمن على الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من أشكال مشاركات الشركات غير الوطنية في أنشطة العمليات الرئيسية السابقة للإنتاج (أنشطة التنقيب والاستخراج) فقد تسع الشركة غير الوطنية إلى الحصول على الموارد من أجل تلبية احتياجاتها لأغراض ما تقوم به من عمليات متممة للإنتاج كأنشطة التكرير أو الصناعات التحويلية، وبيع المعادن مباشرة في أسواق البلدان المضيفة أو الأسواق الدولية، أو لتأمين المتطلبات الإستراتيجية لبلد منشئها (كما تحددها حكومة البلد) فيما يخص موارد الطاقة أو المعادن الأخرى. (2)

ثانياً: أهداف الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدولة المضيفة.

الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من وراء قبولها وتشجيعها للاستثمارات الدولية فيمكن تلخيصها بما يلي: (3)

<sup>1</sup> ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية- العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 55.

<sup>2</sup> أشرف السيد حامل قبال، الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق الذكر، ص 23، 24.

<sup>3</sup> قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع- عمان-1433هـ، 2012م، ص 352، 353.

## الفصل الثاني: محاور أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

- 1- الإسهام في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشاريع التي يتم إنشائها.
- 2- الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجيا المتقدمة في الدول الأجنبية حيث أن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دول معينة يتضمن نقل التكنولوجيا وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من القضايا في البلدان المستثمر فيها.
- 3- الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها، وخاصة عند قيام المشاريع المعنية بتصدير منتجاتها إلى الخارج.
- 4- التقليل من الواردات وذلك عن طريق زيادة الإنتاج المحلي، حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.
- 5- تدريب العاملين على الأعمال الإدارية وعلى استخدام التكنولوجيا المتقدمة المستخدمة في عمليات الإنتاج.

### المبحث الثاني: محددات ومؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر وأدواته.

نظرا لدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عجلة التنمية في الدول في الدول النامية أضحى من أولويات هذه الأخيرة تبني الإصلاحات الاقتصادية وتهيئة المناخ المناسب لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و باعتبار هذه الأخيرة تقف على جملة من المحددات والمؤشرات وكذا الأدوات اللازمة لها والتي وجب مراعاتها من قبل الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا الطرف المستثمر فيها.

### المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يقصد بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري، ولاشك أن درجة تأثير هذه العوامل تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

أولا: المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر(محددات داخلية):

تعتبر هذه المحددات إلزامية لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم مستثمرين وطنيين كانوا أو أجانب وهي:<sup>(1)</sup>

#### 1- توفر الاستقرار السياسي:

فتوفر استقرار النظام السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار مرتفعة فلا يمكن الاستثمار في غياب الاستقرار السياسي.

#### 2- الاستقرار الاقتصادي:

ويتمثل في تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على المناخ الاقتصادي للاستثمار ما يلي:

#### أ- عناصر الاقتصاد الكلي:

توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات، التحكم في معدّل التضخم استقرار سعر الصرف، معدّل الفائدة ... الخ.

<sup>1</sup> خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، 1433هـ- 2012م عمان، ص ص 218، 219.

## الفصل الثاني: محاور أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

ب- السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة المضيفة:

السياسات الاستثمارية، سياسة التجارة الخارجية، السياسة الضريبية والتمويلية، سياسة الخصخصة.

ج- الحوافز المالية لجذب الاستثمار:

حرية تحويل الأموال (الأرباح الخاصة)، الحوافز الجبائية والجمركية للاستثمار، القوانين الاجتماعية الخاصة بتنظيم العمل، الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار.

د- ضرورة استقلالية النظام القضائي وتوفير الشفافية في الاقتصاد.

ثانيا: المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر هذه المحددات تكميلية لجذب الاستثمارات الأجنبية وأهمها:<sup>(1)</sup>

1- الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري:

وجود الشفافية في المعاملات وعدم وجود الرشوة يعد عنصرا هاما بالنسبة للشركات المستثمرة والدول المضيفة لذلك، فانتشار هذا الوباء يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادية ويؤدي أيضا إلى إعاقة ونفور المستثمر الأجنبي.

2- حجم السوق ومعدل النمو:

فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار.

3- توفر الموارد البشرية المؤهلة:

تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية و متطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي توفر عرض عمل منخفض التكلفة وتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جاذبا للاستثمار.

4- توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال والمعلومات:

فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها.

ثالثا: المحددات الخارجية (الخاصة بالمستثمر الأجنبي):

وتشمل هذه المحددات على المزايا الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات ومن أهمها:<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، مرجع سابق الذكر، ص 219.

<sup>2</sup> فلاح خلف الربيعي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، الصفحة الرئيسية: الإدارة والاقتصاد، الحوار المتمدن، العدد: 3486 تاريخ الاطلاع: 12/02/2017.

## الفصل الثاني: محاور أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

**1- رأس المال:** تمتلك الشركات متعددة الجنسيات مصدرا كبيرا لرأس المال الرخيص مقارنة لمصادر داخلية كبيرة للتمويل، وبقدرتها على الدخول إلى أسواق الدول المضيفة والحصول على التمويل المناسب، فضلا عن علاقتها الطبيعية مع فروع المصارف الأجنبية العاملة في الدول المضيفة.

### 2- تفادي أخطار تقلب أسعار الصرف الأجنبي:

يتم ذلك بتحويل أرباحها إلى الخارج (الدولة الأم) بمعدل صرف مرتفع، في ظل سماح القوانين الحاكمة لاستثمار في الدول المضيفة بحرية انتقال الأرباح ورؤوس أموالها المستثمرة إلى الخارج، وبتنوع استثماراتها بين الدول المختلفة.

### 3- الإدارة:

تمتلك الشركات متعددة الجنسيات مهارات إدارية عالية تساعدها على زيادة كفاءتها الإنتاجية مقارنة بمثيلاتها من الشركات المحلية، وتتزايد هذه الميزة مع اكتساب مديري تلك الشركات للخبرة، وتزايد الإنفاق على البحث والتطوير.

### 4- التكنولوجيا:

تمتلك الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة مقارنة بمثيلاتها المحلية أو نظيراتها من الشركات الأجنبية الصغيرة، ويرتبط هذا المستوى التكنولوجي بزيادة الإنفاق على البحث والتطوير، فضلا عن تركيز استثماراتها في الدول الصناعية المتقدمة. وتحكمها في التكنولوجيا المتطورة، مما يزيد من إمكانية تلك الشركات على اكتساب عمليات إنتاجية ومنتجات جديدة تواكب احتياجات السوق.

### 5- التسويق:

تمتلك الشركات متعددة الجنسيات إمكانات تسويقية عالية ومتطورة، بالشكل الذي يمكنها من تمييز وتنويع منتجاتها. ويسهل دخولها إلى الأسواق المختلفة بكفاءة تسويقية عالية.

### 6- القوة التفاوضية والسياسية:

تتوافر لدى العديد من الشركات متعددة الجنسيات القدرة على إتمام المفاوضات مع حكومات الدول المضيفة بشروط مناسبة مقارنة بنظيراتها المحلية. ويرتبط ذلك بعاملين، الأول هو امتلاكها للموارد النادرة وخاصة رأس المال والتكنولوجيا، والثاني نفوذها السياسي المستمد مما تقدمه حكومات الدولة الأم من معونات وقروض للدول المضيفة. فضلا عن دور العلاقات الدبلوماسية والسياسية التي تتم بين مسعولي دولها والمسؤولين في الدولة المضيفة.

### المطلب الثاني: مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر.

لتقدير مناخ الاستثمار في أي دولة تلجأ بعض الهيئات إلى إصدار مؤشرات إحصائية دالة للمستثمرين على حالة البيئة الاستثمارية في تلك الدول حيث تدخل في حسابات رجال الأعمال وصانعي القرار وذلك بالاستفادة من مدلولاتها التأشيرية الهامة؛ ومن بين هذه المؤشرات يمكن ذكر أهمها في الأتي:<sup>(1)</sup>

**أولاً: مؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:**

ويقاس هذا المؤشر قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال 13 مكوناً تشمل معدل نمو الناتج المحلي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف النقال، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للدولة، حصة الدولة من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم، وحصة الدولة من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي الوارد للعالم.

### ثانياً: مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

ويقاس هذا المؤشر الوضع القائم للدولة من حيث حصتها الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً منسوبة إلى حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

### ثالثاً: مؤشر بيئة الأعمال ومكوناته:

تشكل بيئة الأعمال والجاذبية مع قطاع التجارة الخارجية المجال الذي تنعكس فيه بصفة أساسية التنافسية العربية. وفي هذا الإطار طور مؤشر بيئة الأعمال بشكل مفصل ويتكون هذا المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية تقيس أداء الدول العربية في مجال الحوكمة وفعالية المؤسسات، وجاذبية الاستثمار، وأخيراً تدخل الحكومة في الاقتصاد.<sup>(2)</sup>

### رابعاً: مؤشر الحرية الاقتصادية:

يقيس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد، وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع

<sup>1</sup> خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، مرجع سابق الذكر، ص 227.

<sup>2</sup> مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد - 4 - جوان 2016، ص 36.

## الفصل الثاني: محاور أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد بالإضافة للسياسة التجارية (معدّل التعريفة الجمركية ووجود حوافز غير جمركية)، وكذا وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الميكال الضريبي للأفراد والشركات)، ضف إلى ذلك السياسة النقدية (مؤشر التضخم)، تدفق الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر ووضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفردية، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أنشطة السوق السوداء. تمنح هذه المكونات العشر أوزانا متساوية ويحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.<sup>(1)</sup>

### خامسا: مؤشر جاذبية القطر للاستثمار الأجنبي المباشر:

يبين مؤشر جاذبية القطر للاستثمار الأجنبي المباشر قدرة الدولة على اجتذاب الاستثمارات، ويعتبر المؤشر رياضيا كمتوسط ثلاثة معدّلات تبين حصة كل دولة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بالمقارنة مع حصصها من الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة والصادرات، فإذا كانت قيمته 1 فإنّ ذلك يعني أن حصة الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي تتفق مع ومنبعيتها الاقتصادية من حيث المؤشرات الثلاثة.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر، ونعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين:

#### أولا: دوافع المستثمر الأجنبي.

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية:<sup>(3)</sup>

### 1- طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة:

تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاوله نشاطه عبر الحدود الوطنية. إذ أنّ هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، ولغرض تلافي الإخفاق. بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأسمال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها.

<sup>1</sup> خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، مرجع سابق الذكر، ص 229.

<sup>2</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية - 2001، الكويت، ص 15.

<sup>3</sup> دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي - المعوقات والضمانات القانونية - الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 76، 78، 79.

### 2- زيادة العوائد دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر:

وتتحقق الزيادة في العائد للاستثمار من عدة أوجه منها: التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الأولية واليد العاملة، هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار؛ أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كلياً أو جزئياً مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد فلن يتحقق هذا العائد ويفتقد جاذبيته.

### 3- زيادة المبيعات:

مهما كان كبير حجم سوق دولة ما، فإنه يبدو صغيراً جداً عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها، وبهدف الاستفادة من وفرة الإنتاج بالأحجام الكبيرة فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة. وفي حال عدم توفر هذه الإمكانيات أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى، تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتجاوز القيود السابقة الذكر.

### 4- تحسين الموارد وضمان توفيرها:

قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خامة أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة، وبهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة والأسعار المرغوبة تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به لها إمكانياتها الذاتية وتشريعات البلد المضيف للاستثمار.

### 5- السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة:

تتعمد الدول المتقدمة اقتصادياً بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.



## الفصل الثاني: محاور أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

ثانيا: دوافع البلد المضيف للاستثمار:

ويمكن تلخيص هذه الدوافع في النقاط التالية:<sup>(1)</sup>

1- تمويل التنمية الاقتصادية، تلجأ الدولة النامية إلى الاستعانة بالموارد والمدخرات الأجنبية وعلى رأسها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حال قصور الموارد المحلية غير التضخمية عن تمويل المعدلات المنشودة للاستثمارات الوطنية.

وتنشأ هذه الحاجة للموارد الأجنبية لتغطية ما يسمى بالفجوة الادخارية وفجوة الصرف الأجنبي.

2- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية الجيدة.

3- الإسهام في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشائها.

4- كما أنه من الممكن أن تؤدي هذه العمليات إلى تصدير الفائض من المنتج إلى أسواق أخرى أجنبية وبهذا يمكن تحسين ميزان المدفوعات والتخفيف من الخلل في الميزان التجاري، كما يؤدي إلى التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم هذا الأخير باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.

5- تدريب العاملين على الأعمال الإدارية وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة والتي تعود نتائجها على كل من المشروع والفرد نفسه.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفنائس للنشر والتوزيع الأردن، 2005، ص 30.

**المبحث الثالث: إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والآثار المترتبة عنه.**

استمر الجدل محتدما بين مؤيدي الاستثمار الأجنبي المباشر ومناهضيه حول كلف ومنافع هذا النوع من الاستثمار وأثاره المحتملة التي تنتقل عادة إلى الاقتصاد المحلي عبر قناتين أساسيتين هما ميزان المدفوعات وبالتالي سعر الصرف، والموازنة الحكومية وبالتالي السياسة المالية، وسنحاول تبعا لهذا أن نستعرض أهم المزايا والعيوب للاستثمار الأجنبي المباشر وتسلط الضوء على أهم آثاره.

**المطلب الأول: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر.**

هنالك العديد من الإيجابيات التي ترافق الاستثمار الأجنبي المباشر والتي ينبغي التطرق إليها لأنها ترتبط به ارتباطا كبيرا منها ما يتعلق بالدول المضيفة له، ومنها ما يخص الدول المصدرة لهذا الاستثمار.

**أولا: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة (المستقبلة):**

يمكن أن تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق العديد من الإيجابيات التي تعود بالنفع على اقتصاد الدولة التي يتحقق فيها هذا الاستثمار و التي نذكر من بينها:<sup>(1)</sup>

1- أنها يمكن أن توفر فرص عمل أكبر، وهو الأمر الذي تشد حاجة الدول النامية له بشكل كبير نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب، وللإسهام في معالجة حالة البطالة الظاهرية منها والمقنعة واسعة الانتشار.

2- يمكن أن تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توسع الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال إعادة جزء من أرباحها المتحققة في هذه الدول في إقامة مشروعات جديدة أو توسيع المشروعات القائمة، وبذلك ترفع القدرة الإنتاجية من خلال ذلك.

3- يساهم الاستثمار الأجنبي في تحسين ميزان المدفوعات من خلال ما يضمنه من تدفق العملة الأجنبية. سواء من عمليات التصدير أو مما تحصل عليه الدول من الإيرادات الضريبية، إمكانية تحسين المنتج المحلي بفعل المنافسة المفروضة، وبفعل عمليات الاحتكار بالمؤسسات الأجنبية وما تؤمنه من تدريبات للعاملين مما يسمح باكتساب الخبرات.<sup>(2)</sup>

4- الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين كفاءة الموارد البشرية في الدول المضيفة:

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص 174، 175.

<sup>2</sup> مجلة الخلدونية في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، العدد رقم 04 - ماي 2010 - جامعة ابن خلدون - تيارت - ص 7.

## الفصل الثاني: محاور أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يوفر مجموعة أخرى واسعة من الفوائد للشركات والاقتصاديات التي تحصل عليه وتمثل هذه المكاسب في: (1)

أ- يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر المعرفة والقيم الغربية الجوهرية على شكل تقنيات إدارية، وأخلاقيات عمل، وسلوكيات أصحاب المشاريع، وشدة العمل، وتقنيات الإنتاج.

ب- يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر إمكانية الرقي الصناعي عن طريق ربط وتقييد الشركات داخل شبكات العمل التنموية والبحثية العالمية، ومن ثم يحقق نقل التكنولوجيا، وأيضاً عن طريق تقديم قدر كبير من رأس المال الاستثماري.

ج- يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر إمكانية نمو المشروعات من خلال توفير النفاذ إلى الأسواق الغربية الجوهرية، ويوفر هذا النمو بدوره مصدراً لوظائف جديدة، ويعمل على تحفيز الطلب على المدخلات من جانب الموردين المحليين.

د- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على إدماج مدخلات جديدة للسوق من شأنها تقليص احتكار الاقتصاد المتلقي.

**ثانياً: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المصدرة له:**

تستفيد الدول القائمة به من عدّة إيجابيات يمكن تلخيصها فيما يلي: (2)

1- يضمن الاستثمار الأجنبي المباشر دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل، وذلك في صيغة مجموعة الأرباح المحققة في الدول المضيفة والتي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له.

2- استغلال الموارد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له وخاصة الدول النامية ومن ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.

3- ضمان واستغلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة المرتفعة التكلفة (الأجور والرواتب) في الدول القائمة به.

4- استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج إلى جانب استغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدولة له. أين سيتم احتكارها والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط.

<sup>1</sup> منصورى الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الريبة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 384 385.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص

5- الحصول على الامتيازات الإغرائية التي تقدمها الدولة المضيفة له والمتمثلة على سبيل المثال في الامتيازات الضريبية والجمركية، وربما إمكانية الحصول على الامتيازات المالية في شكل إعانات مالية تقدمها الدول المضيفة التي تمتلك الموارد المالية أو في شكل قروض ميسرة ... الخ. وهذا ما يسمح يقينا بتذليل العراقيل ومختلف العقبات التي قد تعيق تجسيد هذا الاستثمار.

### المطلب الثاني: سلبات الاستثمار الأجنبي المباشر.

في الأجل الطويل فإنّ وجود مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر هذه يؤدي في معظم الحالات إن لم يكن في جميعها تقريبا وبالذات في الدول النامية الرأسمالية إلى إعاقة تطور هذه الدول بسبب السلبات التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر.

### أولا: سلبات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة:

هناك العديد من السلبات التي يراها الكثيرون والتي تتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر والتي ندرج أهمها فيما يلي: (1)

1- تحصل على أرباح مرتفعة يجري تحويلها إلى الخارج، وبذلك تنخفض الموارد المحلية التي يمكن تتاح لعمل الاقتصاد ونموه وتطوره نتيجة ذلك.

2- في حالات ليست قليلة تقوم هذه المشروعات بإدخال بنود كلفة مشكوك فيها عن طريق مشترياتها السلعية أو الخدمية من شركات أو مشروعات تابعة لها. من أجل زيادة الأرباح التي تحصل عليها فعلا وتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلات الشركة من أجل التهرب الضريبي.

3- نتيجة لتكثيف النشاطات من قبل هذه المؤسسات تظهر الحاجة إلى تنافس المستوردين على توفير احتياجاتها مما يؤدي إلى تدفق عكسي للعملة الصعبة، من جهة أخرى نجد هنالك من المؤسسات الأجنبية التي تمنع البلد المضيف بتصدير ذلك المنتج حتى تحافظ على السيطرة على بقية الأسواق الخارجية وتضمن توطنها بها. وهذا التقييد يسمح بحرمان البلد المضيف من عوائد بالعملة الصعبة. (2)

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سابق الذكر، ص ص 176، 177.

<sup>2</sup> فلاح خلف الربيعي، الاستثمار الأجنبي - المزايا والانتقادات - يومية الصباح، شبكة الإعلام العراقي <http://www.alsabah.com/paper>

## الفصل الثاني: محاور أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

4- عندما يصل الاستثمار تقريبا إلى مرحلة النضج يصاحبها تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج، بالإضافة إلى الاستنزاف الحقيقي للاحتياطيات من العملات الأجنبية أحيانا، وكذلك خروج الأموال بصيغة أرباح.<sup>(1)</sup>

5- هنالك سلبيات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في:

- أ- أنه قد لا يساعد على تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية والقدرات الإدارية والتنظيمية.
- ب- أنه قد يستخدم قدر أكبر من الموارد المحلية، وبالذات من خلال الاعتماد على المصادر المحلية للتمويل وخاصة المصارف والحصول على عوائد وأرباح نتيجة لاستخدام موارد لم يسهم في توفيرها ذاتيا بدرجة مهمة.

ثانيا: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به:<sup>(2)</sup>

- 1- على المستوى القصير والمتوسط وبسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية يسجل هذا التأثير السلبي على ميزان المدفوعات لهذه الدول.
- 2- الأقطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجبرية، عمليات المصادرة للتأميم التي تنجم من فعل إما عدم الاستقرار السياسي، السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة.
- 3- الأخطار التي تواجهها المشاريع الاقتصادية والسياسية كحالات التأميم، عدم الاستقرار السياسي الناتجة عن أزمات سياسية، اجتماعية، بالإضافة إلى تغيير الأنظمة والقوانين التي يمكنها أن تكون بمثابة كبح أو عامل قاتل للاستثمار الأجنبي المباشر كحالة الدول الإفريقية التي تعيش حالة نزاع وتوتر.<sup>(3)</sup>

**المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.**

إذا كانت البلدان النامية تقدم للاستثمارات الأجنبية العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية وذلك لتشجيع هذه الاستثمارات على الانسياب إليها. فإنه لا شك أنّ لهذه الاستثمارات آثار عديدة على اقتصاديات تلك الدول. منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي.

<sup>1</sup> غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004م، ص ص 175-176.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 176.

<sup>3</sup> فرج عبد العزيز عزت، إيهاب عز الدين ندوم، الاستثمارات المباشرة الأجنبية والتنمية الاقتصادية في العالم، مؤتمر دولي حول: اقتصاديات الدولة الإسلامية في ظل العولمة، مايو 1999، ص 28.

## الفصل الثاني: محاور أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: الآثار الإيجابية لسياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية:

### 1- الآثار على ميزان المدفوعات:

ينعكس الأثر الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي في الدولة المضيفة. وينعكس ذلك بصورة إيجابية على ميزان حساب رأس المال، وذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية. وفي مرحلة تالية يساهم في تخفيف الشح في النقد الأجنبي إذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحمل محل الواردات. حيث تساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية، كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم أو إعادة التصدير إلى الدول الأم. وبالطبع فإنّ صادرات الشركات الأجنبية سوف تزداد حين يزداد إنتاجها نظراً للعلاقة الإيجابية الوثيقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي والنتيجة الصافية هي انخفاض في الواردات مقابل زيادة في الصادرات وتحسين في ميزان المدفوعات.<sup>(1)</sup>

### 2- تجديد البنية الداخلية في الدولة المضيفة:

إنّ كون الاستثمار الأجنبي المباشر حراً ومشروطاً في أن واحد يساهم في تجديد البنية الداخلية في الدولة المضيفة يمكن أن تترجم بعدة أوجه أهمها:<sup>(2)</sup>

أ- إنّ حرية حركة الاستثمار الأجنبي المباشر تجعله أكثر مرونة في اختيار القطاعات الاقتصادية الأكثر ملائمة حيث تسهل الفنون الإنتاجية التي تحوزها الشركات الأجنبية اكتشاف النشاطات التي تنمو بسرعة و/ أو التي تدر أرباحاً أوفر لها بالمستقبل.

ب- يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بحرية أكبر في اختيار المكان الجغرافي الذي يرغب التمرکز فيه. فهو يختار الدولة والمنطقة والمدينة، وهو بهذا المعنى ليس حبيس مكان سبقت الإقامة فيه. وقد تترك هذه الميزة أثراً محموداً على الدولة المضيفة سواء أوجه الاستثمار نحو المناطق الأقل أو الأكثر تطوراً.

ج- إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر ربما يترك آثاراً إيجابية من خلال الالتزامات المعنوية المفروض على الدولة المضيفة تنفيذها، كالتزامه باتخاذ الإجراءات الضرورية لتصحيح أوضاع ميزان المدفوعات والميزانية العامة

<sup>1</sup> هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2014، ص ص 406، 407.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 408.

## الفصل الثاني: محاور أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

والتضخم ونظم التجارة ونظم الصرف الأجنبي. وبالتالي تهيئة مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي يساهم في دعم الاستقرار الداخلي والخارجي.

### 3- المساهمة في تمويل التنمية:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في سد فجوة الموارد المحلية وفجوة المهارات، وتعتبر هذه المساهمة مقياسا مهما لقياس جدوى هذه الاستثمارات، ويقاس هذا الأثر من خلال دوره في سد الفجوة بين الموارد الوطنية المطلوبة وحجم الموارد المحلية الفعلية، بالإضافة إلى دوره في سد فجوة المهارات الفنية وتدريب العاملين الوطنيين ونقل الفن الإنتاجي إلى الدولة المضيفة. حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الناقل لأحدث التقنيات والابتكارات الحديثة سواء كانت منتجات أم وسائل فنية، ويمكن أن يظهر الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد التمويل عندما تخلق الموجة الأولى من الاستثمار الأجنبي المباشر تيارا لاحقا من الاستثمار اتجاه الدولة المضيفة.

كما يمكن أن يشكل نجاح الاستثمار الأجنبي ذاته في دولة ما قاعدة لخلق مناخ مناسب للاستثمار فيه ويساهم بصورة غير مباشرة في تدعيم البنية المالية وكذلك البنية النفسية لأنهما تشكلان مؤشرا مهما لاشتقاق المناخ الملائم للاستثمار، وعندها يظهر الأثر المالي للاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد الوطنية في تحفيز الطبقات الغنية والميسورة إلى المساهمة في المشروعات الأجنبية أو إقامة مشروعات مماثلة أو في توجيه مواردهم نحو المشروعات المكتملة لتلك الأجنبية.<sup>(1)</sup>

### 4- الأثر على الإنتاج والتوظيف:

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة إيجابية على الإنتاج والتوظيف ولكن بدرجات متفاوتة من دولة مضيفة إلى أخرى، ففي اقتصاديات الدول النامية قد تكون هناك فرص استثمارية عديدة ولكن الشركات الوطنية لا تستطيع أن تستغل هذه الفرص الاستثمارية الوطنية المتاحة، لأسباب تتعلق بضعف إمكانياتها المالية والفنية في حين تتوفر لدى المستثمر الأجنبي القدرات المالية والفنية اللازمة لاستغلال هذه المشاريع لما يتوفر عليه من خبرة ومعرفة بالفنون الإنتاجية والتسويقية. وبذلك سيكون أكثر كفاءة في تنفيذ المشروعات في الدول المضيفة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل ودخول جديدة، وتزداد العمالة مع تصدير السلع نسبيا.

<sup>1</sup> منصورى الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سابق الذكر، ص 392.

## الفصل الثاني: محاور أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

ويختلف حجم المساهمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج والتوظيف بحسب مدخلات الإنتاج ذات المصدر الوطني وليس الأجنبي، وكذلك العمالة الوطنية وليس الأجنبية. أي بحسب حجم القيمة المضافة المتولدة من خلال عناصر إنتاج وطنية وليست أجنبية.<sup>(1)</sup>

ثانيا: الآثار السلبية لسياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:

إذا كانت الاستثمارات الأجنبية هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية فإن مساوئها لا تقل أهمية وتشمل مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية كالتالي:<sup>(2)</sup>

**1- من الناحية السياسية:**

تقوم الشركات متعددة الجنسيات بدور هام في مجال السياسة الخارجية. كما أن وجود القطاعات الاقتصادية الهامة تحت السيطرة الأجنبية يشكل خطر على أمن وسيادة الدولة التي تبقى في حالة تبعية سياسية واقتصادية، ويتضح دور هذه الشركات في المجال السياسي عند اللجوء إلى الحصار الاقتصادي كوسيلة لفرض بعض الاختيارات والتوجهات السياسية. كما تقدم مساعدة للأحزاب السياسية التي تدافع عن مصالحها. فضلا عن ذلك تعتبر هذه الشركات مصدرا للمعلومات السياسية والعسكرية لدولهم الأصلية.

**2- من الناحية الاقتصادية:**

من الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية في المجال الاقتصادي نذكر ما يلي:

- أ- مراقبة معظم الموارد الطبيعية في البلدان النامية.
- ب- المساس بقواعد المنافسة بسبب احتكار الشركات الأجنبية لبعض القطاعات الاقتصادية على حساب الشركات المحلية.
- ج- عدم الأخذ بعين الاعتبار الأهداف التنموية للدول المستقبلية لرؤوس الأموال الأجنبية.
- د- عدم ملائمة بعض المنتوجات مع الحاجيات الاستهلاكية المحلية.
- هـ- مراقبة بعض القطاعات الإستراتيجية بالنسبة لاقتصاديات البلدان النامية مثل: قطاع المحروقات.
- و- تحويل القدر الأكبر من الأرباح وفوائد الاستثمار إلى الدولة المستثمرة.

<sup>1</sup> منصورى الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سابق الذكر، ص 393.

<sup>2</sup> عيبوط محمد وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 168، 169،



ي- انخفاض نسبة الأرباح والفوائد التي يستفيد منها الوطنيون.

### 3- من الناحية الاجتماعية والثقافية:

لا تقتصر الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية على الجوانب السياسية والاقتصادية، ولكنها تشمل أيضا الجانب الاجتماعي والثقافي بحيث تعتبر سببا من أسباب تنقل الأشخاص من القرى إلى المدن مما يؤدي إلى عدم التوازن الديمغرافي. فضلا عن ذلك فإن الشركات الأجنبية تفرض ثقافة عالمية وقيم غربية على حساب العادات والتقاليد المحلية. في مثل هذه الظروف من الصعب تطوير الثقافة الوطنية والدفاع عن القيم الاجتماعية للدولة المضيفة.

### خلاصة الفصل:

إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري. مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

وبما أن الكثير من الدول النامية عانت ولا زالت تعاني مشكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها فإنها قد اتخذته كوسيلة بديلة لمحاولة إنعاش اقتصادها على المستويين المحلي والدولي، ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري. هذا الأخير يكون له دور كبير في جذب الأنماط المنافسة من الاستثمارات الأجنبية.

كما أن العمل على تعظيم المنافع، وتقليل الأخطار التي قد تنجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار، بحيث أنه مثلما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابيا على البلد المضيف يمكن أن يؤثر سلبا إن لم يحسن التعامل معه.

# الفصل الثالث: الفصل الثالث:

دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر  
دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

-حالة الجزائر-

# الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

## – حالة الجزائر –

تمهيد:

لقد كان لتدفقات رؤوس الأموال الدولية عدة تطورات في أشكالها في ظل ما يعرف اليوم بالعملة في عالم يحكمه المتغير والثابت وذلك في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية بعدما كانت محدودة الانفتاح. أصبحت اليوم غير محدودة في انتقال كل ما يرغب الأفراد والمؤسسات نقله خاصة رؤوس الأموال. والاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة والإلمام بها من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إليه من طرف الدول النامية ناهيك عن الدول المتقدمة للاستفادة من تلك المزايا التي يتمتع بها.

ومن أجل الظفر بهذه المزايا تحاول العديد من الدول ومن بينها الجزائر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها؛ ورغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فإن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار. وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وأفاقه المستقبلية من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

**المبحث الثاني: إجراءات وحوافز السياسة المالية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

**المبحث الثالث: العوامل الطارئة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأفاقه.**

## الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

### – حالة الجزائر –

#### المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يقاس الواقع الاستثماري لدولة ما بمجمل الظروف والأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية والمؤسسية المؤثرة على فرص نجاح المشروع الاستثماري، والتي تؤدي محصلة تفاعلها إلى جذب أو طرد الاستثمار.

#### المطلب الأول: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري.

لقد عاجلت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت العديد من التشريعات تضمنت جملة من القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

#### أولاً: قانون الاستثمار لسنة 1993.

ظهر قانون الاستثمار لسنة 1993 بموجب المرسوم التشريعي رقم 12/93 الصادر في 1993/10/05، بهدف توفير البيئة القانونية والتنظيمية المواتية لتشجيع الاستثمار خاصة الأجنبي مينا الإرادة القوية التي أبدتها الدولة من أجل ترقية الاستثمار، وقد ركز هذا القانون على مجموعة من النقاط سندرج أهمها في ما يلي:<sup>(1)</sup>

- 1- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، فالمستثمر محلياً كان أو أجنبي له حرية الدخول في أي مشروع استثماري عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة مع تسهيل إجراءات الاستثمار.
- 2- عدم التمييز بين المستثمرين المحليين و الأجانب.
- 3- تسهيل الضمانات المشجعة للاستثمار مع التزام الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار بمساعدة المستثمرين وتمكينهم من المزايا المنصوص عليها في القانون.
- 4- التأكيد على تحويل الأرباح و رؤوس الأموال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل النزاعات وقد تأكد ذلك فعلاً من خلال انضمام الجزائر إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.
- 5- إنشاء وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم بالدراسات و الأبحاث، واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية.

<sup>1</sup> مرداوي كمال، الاستثمار الأجنبي المباشر- واقع وتهيئة الاستثمار- الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقاسم، تلمسان، 2004، ص ص7، 8.

## الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

### – حالة الجزائر –

شكل قانون الاستثمار لسنة 1993 نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز و الإعفاءات الجبائية الضريبية والجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له هذا القانون.

#### ثانيا: قانون الاستثمار لسنة 2001.

تم إصداره في سنة 2001 بموجب الأمر رقم 03/01 الصادر في 08 أوت 2001، الذي يتعلق بترقية وتطوير الاستثمار بهدف إعطاء بعد جديد لمسيرة الاستثمارات ومسايرة التحولات المتسارعة دوليا. وقد أكد هذا القانون على النقاط التالية:<sup>(1)</sup>

- 1- ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف تغيرات مفاجئة، أي استقرار التشريعي.
- 2- توسيع نطاق الاستثمار ليشمل أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون بشكل نقدي أو عيني، إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار المخصصة الكلية أو الجزئية.
- 3- يضمن القانون تسهيلات ومزايا عامة ومحددة، تنقسم إلى المزايا في إطار النظام العام وإلى المزايا في إطار النظام الاستثنائي.

#### ثالثا: قانون الاستثمار لسنة 2006.

ظهر هذا القانون بموجب الأمر رقم 08/06 الصادر في 15 جويلية 2006، كتعديل وتنمية للأمر رقم 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار، يهدف إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية الموجهة لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية. منح هذا القانون لكل مستثمر مهتم بالاستثمار في الجزائر ضمانات بعدم المساس بالامتيازات المحصل عليها، وإمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها، والمعاملة المماثلة لكل المستثمرين، بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> كرامة مروة، رابح حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية-دراسة تحليلية- مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 02، 2012، ص 67.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 70.

## الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

### – حالة الجزائر –

المطلب الثاني: جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر حسب بعض المزايا.

تعتبر جاذبية الاستثمار على المسار الديناميكي الذي يعكس قدرة البلد على استقطاب حجم كبير من النشاطات الإنتاجية، وإمكاناتها في جذب والاحتفاظ بنشاطات الشركات التي تعتمد على الاستخدام الكثيف للعمل المؤهل.

أولا: حسب مزايا الملكية.

تشير مزايا الملكية إلى كل الأصول المتميزة التي تتوفر عليها الشركات الأجنبية المستثمرة، والتي تسعى إلى استغلالها خارجيا بهدف السيطرة على الأسواق الخارجية وتعظيم أرباحها وزيادة انتشارها على المستوى الدولي، وتتعلق هذه المزايا بما يلي: (1)

1- الإمكانيات التكنولوجية والمعرفية والتسيرية.

2- إمكانية الدخول إلى الأسواق والوصول السهل إلى عوامل الإنتاج والسلع الوسيطة.

3- امتلاك تسهيلات في الحصول على الموارد المالية.

وقصد تحليل قدرة الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على حسب مزايا الملكية التي تجذب المستثمر الأجنبي وتشجعه على استغلال هذه المزايا نجد:

1- فرص الاستثمار في مجال الطاقة:

يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع الذي مرده إلى وفرة الثروات الطبيعية التي تزخر بها البلاد، خاصة موارد الطاقة، حيث تحتل الجزائر المرتبة 15 عالميا من حيث الاحتياطات البترولية العالمية والمرتبة 18 من حيث إنتاجه، أما من ناحية التصدير لبلدان العالم فتحتل المرتبة 12، (2) أما بالنسبة للغاز الطبيعي فتحتل الجزائر المرتبة 9 عالميا، والثانية إفريقيا بعد نيجيريا من حيث احتياطي الغاز. (3)

وهذا ما جعل الجزائر أحد الأقطاب النفطية والغازية على المستوى العالمي، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة 2.3 مليار دولار أمريكي، خلال المرحلة 2000/2013. (4)

<sup>1</sup> Denis tersen, jean luc Bricout investissement international, Armand colin, Paris 1997, p69.

<sup>2</sup> [www.andi.dz.2010](http://www.andi.dz.2010), page consulte le: 27/04/2017.

<sup>3</sup> مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي 29/27 أكتوبر 2014، ص 5.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص 26.

## الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

### – حالة الجزائر –

وبالرغم من أهمية القطاع الصناعي، إلا أنه لا يزال يعاني من بعض المشاكل التي قد يرى فيها بعض المستثمرين الأجانب فرصا جيدة للاستثمار في الجزائر ونذكر من بينها:<sup>(1)</sup>

أ- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.

ب- ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة.

ج- ضعف استعمال التكنولوجيا المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.

### 2- فرص الاستثمار في مجال الخدمات:

يتضمن المجال الخدماتي العديد من القطاعات التي تشكل فرص جيدة للاستثمار ونذكر من بينها:

### أ- قطاع الاتصالات:

لقد أظهرت الحكومة على المستوى العالمي اهتماما كبيرا بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. الأمر الذي دفعها إلى الشروع في مبادرات إصلاحية وتطويرية للقطاع، ويعود هذا الاهتمام الكبير بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من طرف الحكومة إلى المنافع التي يتيحها للمتعاملين الاقتصاديين على رأسهم المستثمر الأجنبي حيث يمكن من:<sup>(2)</sup>

- زيادة الإنتاجية الإجمالية للمؤسسات المالية والاقتصادية وتحسين جودة المنتجات والخدمات التي تقدمها.
- يساعد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تخفيض التكلفة التي يتكبدها المستهلك النهائي.
- يسهل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال انتشار المعلومات بتكلفة منخفضة للأفراد والشركات.
- يساهم في تزايد مستويات المعرفة التقنية، الأمر الذي من شأنه أن يحسن من مركز القوى العاملة.

### ب- قطاع السياحة:

من بين فرص الاستثمار المتاحة في قطاع السياحة نجد:<sup>(3)</sup>

- الاستثمار في الفنادق والمركبات السياحية.

<sup>1</sup> قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، 2008، ص 93.

<sup>2</sup> محمد شايب، هدار حسن، تقييم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الجزائر بعد عشرية من الإصلاحات، المؤتمر الدولي حول تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2011/2014، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، مارس 2013، ص 09.

<sup>3</sup> محفوظ جبار، فرص الاستثمار في سوق رؤوس الأموال الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، العدد 01، 2002، ص 116.



## الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

### – حالة الجزائر –

– تهيئة واستغلال مجالات الترفيه.

وقصد جذب الاستثمار الأجنبي للقطاع قامت الجزائر بوضع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي قسم الجزائر إلى سبع مناطق سياحية، ويعمل المخطط بشكل أساسي بهدف تقويم وجهة الجزائر لتعزيز جلب فرص الاستثمار والتنافس، تنمية الأقطاب والقرى السياحية السامية وذلك بترشيد الاستثمار.<sup>(1)</sup>

ثانيا: حسب مزايا الموقع.

لتحليل مقدرة الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة لمزايا الموقع سوف نركز تحليلنا على نوعية الهياكل القاعدية في الجزائر:

أكد البنك العالمي على أن الاستثمار في 1% من القاعدة الهيكلية لأي بلد يترتب عليه زيادة مماثلة في الناتج الخام، هذا ما دفع العديد من الدول وعلى شاكلتها الجزائر إلى تحسين القاعدة الهيكلية وتطوير الإمكانيات المتوفرة بهدف ترقية البيئة الاستثمارية الأجنبية، خاصة وأن من أهم محددات اختيار شركة ما لتوطين مشاريعها الاستثمارية هو توفر البلد على هياكل قاعدية جيدة من شبكة حديثة للمواصلات البرية والجوية والبحرية.<sup>(2)</sup>

فالجزائر تتوفر حاليا على شبكة للطرق البرية تقدر بـ 112696 كلم، وتعتبر من أهم الشبكات كثافة في القارة الإفريقية منها 22280 كلم من الطريق الوطني، وتقدر شبكة السكك الحديدية بـ 2150 كلم، وهذه الشبكة مجهزة بأكثر من 200 محطة تغطي شمال البلاد.<sup>(3)</sup>

كما تتوفر الجزائر على 13 ميناء رئيسي، منها 9 موانئ متعددة الخدمات و4 مخصصة في تصدير النفط ويستقبل ميناء الجزائر لوحده أكثر من 30% من حجم السلع المستوردة من الخارج، و70% من الحاويات.<sup>(4)</sup>

ثالثا: حسب مزايا التدويل.

تتعلق مزايا التدويل بالجانب التنظيمي الخاص بالدول المضيفة والشركات المستثمرة، وتهتم بتوضيح

<sup>1</sup> علام عثمان، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001/2014، الملتقى العربي الأول، العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 28/25 يناير، 2015، ص13.

<sup>2</sup> ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009، ص 65.

<sup>3</sup> [www.andi.dz-index.php/ar/secteur](http://www.andi.dz-index.php/ar/secteur) de transport 2013، page consulte le: 03/05/2017.

<sup>4</sup> منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاحة على الموقع التالي: 2014 [www.andi.dz](http://www.andi.dz)، تاريخ الاطلاع: 2017/05/03.

## الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

### – حالة الجزائر –

دوافع قيام الشركات الأجنبية بتنظيم نشاطاتها وتسيير الموارد واستغلال إمكانياتها وقدراتها المختلفة في الخارج.

وإن من أهم الأسباب التي تشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار في الجزائر نسبة لمزايا التدويل ما يلي:

#### 1- المزايا المرتبطة بحماية حقوق الملكية الفكرية.

تلعب حماية حقوق الملكية الفكرية دورا هاما في تطوير المناخ الاستثماري، حيث تعمل حقوق الملكية الفكرية على تشجيع الاستثمارات على مختلف أنواعها الوطنية والأجنبية، حيث أن زيادة مستويات حماية حقوق الملكية الفكرية تؤدي إلى زيادة النشاط الابتكاري والاقتصادي متضمنا بذلك زيادة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفع التكنولوجيا، بمعنى كلما قويت الحماية كلما ازداد احتمال الاستثمار في الخارج، خاصة ما يتعلق بنقل التكنولوجيا والبحث العلمي والتطوير وتصنيع المنتج النهائي، لأن الحماية القانونية للملكية الفكرية تعد بمثابة الحافز على استثمار الموارد في الابتكار التكنولوجي.<sup>(1)</sup>

وفي إطار تحسين المناخ الاستثماري وتشجيع الشركات على تدويل نشاطاتها في الجزائر، عمدت هذه الأخيرة على سن العديد من التشريعات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية نذكر من بينها ما يلي:  
أ- الأمر رقم 07/03 الصادر في 19 جويلية 2003 المتعلق ببراءات الاختراع، ويتمثل هدفه في تحديد شروط حماية الاختراعات، كما يحدد وسائل الحماية، وقد نص المشرع من خلاله على حق مالك الاختراع في احتكاره لمدة 20 سنة.<sup>(2)</sup>

ب- الأمر رقم 06/03 الصادر في 19 جويلية 2003 المتعلق بالعلامات، ويتمثل الهدف منه في توضيح كيفية حماية العلامات.<sup>(3)</sup>

#### رابعاً: مزايا أخرى:

من أهم الحوافز التي تجلب اهتمام الشركات الأجنبية لتدويل أنشطتهم في الجزائر ما يلي:<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 2012/2011، ص 180.

<sup>2</sup> الأمر رقم 07/03 الصادر في 19 جويلية 2003 المتعلق ببراءات الاختراع، الجريدة الرسمية، العدد 44، ص 27.

<sup>3</sup> الأمر رقم 06/03 الصادر في 19 جويلية 2003 المتعلق بالعلامات، الجريدة الرسمية، العدد 44، ص 22.

<sup>4</sup> بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI، مرجع سبق ذكره، ص 181.

## الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

### – حالة الجزائر –

#### 1- تعويض تكاليف النقل:

تتولى الحكومة تعويض تكاليف النقل الناتجة عن التموين ما بين الولايات والتوزيع داخل الولاية للمواد ذات الاستهلاك الواسع، وهذا الإجراء من شأنه تحفيز الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

#### 2- سعر صرف العملة الوطنية:

يعتبر تخفيض العملة الوطنية عاملا محفزا للشركات الأجنبية للاستثمار في الخارج لوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية، فتقلبات سعر الصرف المتوقعة تحدد حجم تدفقات الاستثمار وتؤدي إلى زيادة صادرات الشركات متعددة الجنسيات.

#### المطلب الثالث: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

عملت الجزائر من خلال مجموعة القوانين والتشريعات التي أصدرتها إلى محاولة الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحوها، وذلك بغية توفير سيولة عالية لرؤوس الأموال الدولية نحو دورة النشاط الاقتصادي خاصة خارج قطاع المحروقات وهذا فيما يلي:

#### الجدول رقم (1-3): أهم الاستثمارات الواردة إلى الجزائر ما بين 2003-2015.

الترتيب	الدولة المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	الإمارات	25	26	11.561	15.280
2	اسبانيا	20	24	6.702	7.860
3	فرنسا	62	81	10.011	5.950
4	سويسرا	7	12	5.874	4.538
5	مصر	9	11	7.350	4.178
6	المملكة المتحدة	18	24	2.033	3.738
7	الولايات المتحدة	31	34	3.210	3.303
8	الصين	12	12	9.566	2.658
9	تركيا	5	5	4.628	1.941
10	روسيا	3	4	580	1.346

## الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

### - حالة الجزائر -

1.132	2.018	22	17	تونس	11
933	3.464	13	8	السعودية	12
669	4.922	17	14	ألمانيا	13
645	597	7	7	كندا	14
478	354	4	4	أيرلندا	15
234	2.651	10	7	كوريا الجنوبية	16
219	815	6	6	إيطاليا	17
152	1.268	4	4	إيران	18
129	437	7	6	المغرب	19
<b>55.383</b>	<b>78.041</b>	<b>323</b>	<b>265</b>	<b>الإجمالي</b>	

المصدر: من إعداد الطلبة، بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ

الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت، 2015، ص 119.

من معطيات الجدول أعلاه، أنه من أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر نجد دولة الإمارات وإسبانيا، فرنسا، على التوالي حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة هذه الدول نحو 53% من الإجمالي. كما أن عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر بلغ 323 مشروع يتم تنفيذها من قبل 265 شركات عربية وأجنبية، وتشير التقديرات أن التكلفة الاستثمارية لتلك المشروعات بلغت نحو 55 مليار دولار وتوظف حوالي 78 ألف عامل، وهذه الزيادات في تدفقات الاستثمار الوارد للجزائر يعود أساسا إلى طبيعة القوانين التي أقرتها الحكومة بضمائها مزايا جمركية وتبسيط الإجراءات الإدارية.

## الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

### - حالة الجزائر -

الجدول رقم (2-3): أهم الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي (2003-2015)

الترتيب	نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار	% من الإجمالي
1	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	22	28	6.489	19.130	28
2	المعادن	17	21	16.486	14.371	21
3	العقارات	14	19	14.199	13.343	20
4	المواد الكيميائية	12	14	3.863	7.294	11
5	الفنادق والسياحة	8	12	5.826	2.678	4
6	البناء ومواد البناء	9	14	3.726	2.238	3
7	خدمات الأعمال	39	39	1.814	1.599	2
8	صناعة معدات السيارات	20	28	14.728	1.252	2
9	المنسوجات	9	9	3.678	997	1
10	التخزين	2	3	1.786	858	1
	أخرى	159	188	20.558	4.282	6
	الإجمالي	306	375	93.153	68.040	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015،

الكويت، 2015، ص 119.

يتضح من خلال الجدول أن الاستثمار الأجنبي يتركز في قطاع الفحم والنفط والغاز بنسبة 28%. يليه قطاع المعادن بنسبة 21% من إجمالي المشاريع المنجزة، والعقار بنسبة 20% على اعتبار أن هذه القطاعات تتميز بمرادودية عالية خاصة الاستثمار في مجال المحروقات، بالإضافة إلى قطاع المواد الكيميائية الذي حضي بنسبة قدرت بـ 11%. أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فلم تحظ بالمستوى المرغوب من حجم الاستثمارات، حيث سجل قطاع التخزين نسبة 1% من إجمالي الاستثمار بعدد مشاريع قدرت بـ 3 مشروعات وهذا كأخر ترتيب له في قطاعات الاستثمار.

## الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

### المبحث الثاني: إجراءات وحوافز السياسة المالية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تتنافس الدول على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مزيلة للعراقيل المحلية التي تعيق هذه الأخيرة. ومقدمة لحوافز وضمانات متنوعة، ومبرزة للميزات المكانية التي تتمتع بها، وفي هذا المبحث نستعرض مختلف الإجراءات والحوافز ثم الضمانات التي تقدمها الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر بهدف جلب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل في شكل استثمارات مباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

#### المطلب الأول: الامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي المباشر في الجزائر.

من خلال الأمر رقم 01-03 المعدل والمتمم المتعلق بتطوير الاستثمار، منح المشرع الجزائري مجموعة من المزايا بهدف تشجيع المستثمرين الوطنيين والأجانب على إقامة مشاريعهم في الجزائر، وذلك وفق نظامان:

#### أولاً: مزايا النظام العام:

تستفيد من مزايا هذا النظام الاستثمارات المنجزة خارج قطاع المحروقات وأيضاً الاستثمارات الغير المعنية بالنظام الاستثنائي، وقد حدد المجال الزمني للاستفادة من مزايا هذا النظام بفترة الإنجاز فقط. وتتمثل هذه المزايا في:<sup>(1)</sup>

1- الإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة لكل السلع والخدمات ذات الصلة المباشرة بإنجاز الاستثمار.

2- الإعفاء الكلي من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

3- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة الخاصة بالاستثمار المعني أي بنسبة 5%.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة يوم 2001/08/22، الأمر رقم 01-03، المؤرخ في 2001/08/20، المتعلق بتطوير الاستثمار، المادة رقم 9، ص 5، 6.

## الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

### – حالة الجزائر –

4- مزايا أخرى تتمثل في الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات بعد معاينة المشروع في النشاط، أي خلال فترة استغلال الاستثمار.<sup>(1)</sup>

أما فترة الانجاز فتم تثبيت الميزتان (1) و(2) أعلاه وعدلت المزية (3) بمنح الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة الخاصة بإنجاز الاستثمار بدلا من تطبيق النسبة المحفظة في هذا المجال.<sup>(2)</sup>

ثانيا: مزايا النظام الاستثنائي: تستفيد من مزايا هذا النظام:

1- الاستثمارات التي تنجز في مناطق خاصة يحددها المجلس الوطني للاستثمار.

2- الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني المحددة أيضا من طرف المجلس الوطني للاستثمار. وتتنوع مزايا هذا النظام بين فترة الإنجاز وفترة الاستغلال على النحو التالي بيانه:

أ- بخصوص فترة الانجاز: تستفيد الاستثمارات المعنية بهذا النظام من:<sup>(3)</sup>

- الميزتان (1) و(2) السابق ذكرهما في مزايا النظام العام أعلاه.

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمصاريف إقامة المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

- تطبيق النسبة المحفظة في مجال الحقوق الجمركية على السلع المستوردة ذات الصلة بإنجاز الاستثمار. غير أن هذه الحقوق تم إعفاء المستثمر منها نهائيا عندما عدل الأمر رقم 03-01 بالأمر رقم 06-08.<sup>(4)</sup>

ب- بخصوص فترة الاستغلال: تتلخص المزايا الممنوحة وفقا للأمر رقم 03-01 في:<sup>(5)</sup>

- الإعفاء خلال مدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزائي والرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، وهذه الأخيرة (الإعفاء من

الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة) ألغيت سنة 2006 عندما عدل الأمر رقم 03-01

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر يوم 2006/07/19، الأمر رقم 06-08، المؤرخ في 2006/07/15، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، المادة رقم 07، ص 18.

<sup>2</sup> أنظر المادة رقم 7، من الأمر رقم 06-08، نفس المرجع، ص 18.

<sup>3</sup> أنظر المادة رقم 11، من الأمر رقم 03-01، السابق الذكر.

<sup>4</sup> أنظر المادة رقم 7، من الأمر رقم 06-08، السابق الذكر، ص 18.

<sup>5</sup> أنظر المادة رقم 11، من الأمر رقم 03-01، السابق الذكر.

## الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

### – حالة الجزائر –

وأصبحت الأرباح الموزعة خاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي.

– الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

يضاف إلى ما سبق في إطار النظام الاستثنائي، إمكانية استفادة الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تمنح عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

### المطلب الثاني: دور الحوافز في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتطويره تسعى الدول المضيفة إلى تقديم جملة من الحوافز وهذا ما تعتمد عليه الجزائر مقابل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تم تصنيفها إلى ثلاث أشكال:

#### أولاً: الحوافز المالية والتمويلية.

يشمل هذا النوع من الحوافز (المالية) التخفيضات المختلفة والإعفاءات الضريبية والجمركية المتنوعة. أما الحوافز التمويلية فهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة للاستثمارات الأجنبية وبشروط ميسرة.

يكون الحافز المالي لمدة محددة متوسطة أو طويلة تتفاوت حسب القطاع الذي توجه له الاستثمارات فمثلاً الاستثمار في قطاع الزراعة والصيد في الجزائر يحظى بأكبر مدة أما قطاع الخدمات فيعفى لمدة قصيرة وفي جميع الأحوال مدة الإعفاء الكامل تتراوح بين 3 إلى 20 سنة، والحافز التمويلي يكون بتوفير الأموال مباشرة للمشروع الاستثماري وذلك في شكل إعانات حكومية أو قروض بفوائد منخفضة أو المشاركة في المشروع.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> عبد القادر حديجي، دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في البلدان النامية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماجستير تخصص: مالية ونقود، الجزائر، 2001 ص 97.



## الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

### – حالة الجزائر –

ثانيا: الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر.

يمكن تصنيف الضمانات ضد المخاطر إلى:

#### 1- الحوافز القانونية:

تتمثل في التعويض عن التأمين أو نزع الملكية وذلك بموافقة إجراءات التأمين لأي سبب بدفع تعويض عاجل وعادل وفعلي خلال مدة معقولة، ولقد نصت المادة 15 من الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي على أنه: "لا يمكن تأمين أو انتزاع استثمارات رعايا أي من أحد الأطراف المتعاقدة، ولا يمكن إخضاع هذه الاستثمارات إلى إجراء له نتيجة متشابهة على تراب الأطراف المتعاقدة الأخرى إلا إذا توفرت الشروط التالية:<sup>(1)</sup>

أ- تتخذ تلك الإجراءات لفائدة المصلحة العامة وطبقا لصيغ التي نص عليها القانون في البلد المضيف للاستثمار.

ب- تتخذ الإجراءات المذكورة بدون تمييز.

ج- تتم مرافقة تلك الإجراءات بدفع عاجل وفعلي خلال مدة لا تزيد عن سنة من تاريخ اكتساب قرار نزع الملكية صفته القطعية وقابل لأن يحول بكل حرية.

#### 2- الحوافز المتعلقة بالضمانات القضائية:

تتمثل هذه الأخيرة في توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات وتشمل المسائل التالية:<sup>(2)</sup>

أ- حل النزاعات عن طريق هيئة قضائية أو تحكيمية:

- اختصاص الهيئة القضائية التابعة للدول التي تنجز الاستثمار على إقليمها.

- في حالة اللجوء إلى هيئة تحكيمية يجب أن يكون هذا التحكيم تحكيم مؤسسي أو تحكيم خاص.

ب- القانون الواجب التطبيق: عند لجوء الأطراف إلى المحاكم الوطنية المختصة يطبق القاضي قانونه

الداخلي لكن عندما يطرح النزاع أمام التحكيم المؤسسي، فنظام التحكيم الذي اختاره أو اتفق عليه

<sup>1</sup> مصطفى بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 112.

<sup>2</sup> رشيدة بن عرفة، سومية حمزوي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي تيسي - تبسة - كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، ص 48.

## الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

### – حالة الجزائر –

الطرفان هو الذي يطبق، إلا إذا تركا ذلك على المحكمة التحكيمية.

ج- القيمة القانونية للقرار التحكيمي: عموما تستجيب الدولة لتنفيذ القرارات التحكيمية بمجرد إدارتها ولكن يحدث أن ترفض تنفيذها تلقائيا، فيضطر الطرف الذي صدر الحكم التنفيذي لصالحه إلى الأمر بالتنفيذ من طرف الدولة التي ينفذ على إقليمها، لذلك تطرح مسألة معرفة القيمة القانونية للقرارات.

### المطلب الثالث: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الضمانات هي مجموعة الوسائل الكفيلة بحماية رأس المال المالي والمعرفة التكنولوجية ضد خطر الضياع أو الخسارة (استرداد رأس المال وتحويل الأرباح).

### أولا: حرية الاستثمار.

ينص الأمر 06-08 من مادته الثالثة على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، كما تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها، في هذا الإطار يندرج الاستثمار بنوعية الوطني العام والخاص كذلك الاستثمار الذي ينجز في إطار نظام الامتياز والرخص.

ما يميز التشريع الجديد عن التشريعات السابقة أنه لم يجعل الاستثمار محصورا في بعض القطاعات دون الأخرى بشرط أن الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر تخضع قبل إنجازها إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).<sup>(1)</sup>

### ثانيا: ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته.

منح الأمر 01-03 للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأس ماله والعائدات الناتجة عنه، فحسب ما نصت عليه المادة 31 من نفس الأمر السالف الذكر أنه تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتحقق من استيرادهما قانونا من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية.

أما فيما يخص حالة تنازل المستثمر عن مشروع له لشخص آخر فإن الأمر 01-03 نص على التزام

<sup>1</sup> وصاف سعدي، محمد قويدري، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر – بين الحوافز و العوائق – مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف الجزائر، العدد الثامن، 2008، ص 41.

## الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

### – حالة الجزائر –

المالك الجديد الذي تنقل إليه الملكية لتنفيذ كل الالتزامات التي استفاد بمقتضاها من المزايا، أما في حالة إخلاله بهذا الالتزام فإن للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الحق في إلغاء تلك الالتزامات.<sup>(1)</sup>

ثالثا: مبدأ إلغاء التميزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار.

يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار حسب نص المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 بهدف الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.<sup>(2)</sup>

رابعا: الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات الدولية المبرمة.

إن الجزائر وإيماننا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجهات:<sup>(3)</sup>

#### 1- الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:

لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات نذكر منها:

أ- الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي.

ب- الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية؛

ج- الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

#### 2- الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:

بهدف تأكيد الدولة الجزائرية على توفير مناخ ملائم للاستثمار على إقليمها سعت على إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع كثير من الدول كالاتفاقية الثنائية بين الجمهورية الجزائرية وإيران فيما يخص الحماية المتبادلة للاستثمارات.

حتى نهاية سنة 2013 بلغت عدد اتفاقيات الاستثمار التي قامت بها الجزائر 55 اتفاقية منها 47

اتفاقية ثنائية وثمان اتفاقيات دولية أخرى.<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> وصاف سعدي، محمد قويدري، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر - بين الحوافز والعوائق - مرجع سابق الذكر، ص 42.

<sup>2-3</sup> كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2010/2011، ص ص 67-68-69.

<sup>4</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشرات حول عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية العربية حتى نهاية 2013، الكويت.

## الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

### – حالة الجزائر –

#### المبحث الثالث: العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وآفاقه.

رغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فإنّ هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار تأتي في مقدمتها الحاجة إلى تطوير منظومة القوانين والتشريعات بما في ذلك مراعات الإجراءات الإدارية والمنظومة المالية، هذه العوامل واجب أخذها بعين الاعتبار لأنها تعتبر القاعدة المهيمنة لمناخ استثماري جاذب ومشجع للاستثمارات الأجنبية.

#### المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية والقانونية.

رغم ما يبذل من جهود لتهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر إلا أنّ هناك مجموعة من المعوقات التي مازال يعاني منها الاقتصاد الجزائري، والتي يمكن أن تحد من تدفق تلك الاستثمارات إلى الجزائر إذا لم تأخذ تدابير جدية للقضاء عليها.

أولاً: المعوقات الاقتصادية. من مظاهرها:<sup>(1)</sup>

- 1- انخفاض معدّلات الادخار وتفضيل عامل السيولة.
- 2- النقص الفادح في المعلومات وطريق تبادلها وقلة المصادر المتعلقة بالمشروعات وعدم توفر خريطة للمشروعات الاستثمارية والفرص المحدية والمتاحة للاستثمار.
- 3- من أهم الأمور التي تشغل المستثمر المناخ المحيط بالاستثمار (مدى استقراره أو تنفيذه) فوجود سياسة اقتصادية واضحة تكون حافزا على القيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف المجالات سواء السياسة النقدية أو المالية.
- 4- يعد من بين العوامل الدافعة لعزوف المستثمرين الأجانب عن الجزائر عدم انضمام الجزائر بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC).
- 5- سوء التسيير الذي يميز بعض المرافق التي تعد ضرورية لضمان سرعة وفعالية بعض الأنشطة التجارية ومثال ذلك سوء التسيير والتنظيم الذي يميز كل الموانئ الجزائرية، فبالرغم من أنّ حوالي 80% من السلع المستوردة تمر عبر الموانئ إلا أنّ البطء الكبير في تسريح السلع سواء بسبب سوء التسيير والتنظيم على مستوى الموانئ أو قلة التجهيزات الضرورية التي تعتبر شرطا أساسيا لعمل الموانئ الحديثة وهو السمة الغالبة

<sup>1</sup> جريدة أخبار الأسبوع، الجزائر، العدد 247، 14 نوفمبر 2006، ص 125.

## الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

### – حالة الجزائر –

على نشاط هذه الموانئ، يضاف إلى ذلك عامل البيروقراطية، كل هذه العوامل حالت دون توفير الشروط الضرورية والأساسية لضمان سرعة العمليات التصديرية والاستردادية التي تتطلبها التبادلات التجارية الحديثة.<sup>(1)</sup>

ثانيا: المعوقات على الصعيد القانوني.

ما يمكن ملاحظته على مسار القوانين الاستثمارية في الجزائر ما يلي:<sup>(2)</sup>

- 1- كثرة القوانين وعدم استقرارها، فهناك تعديلات بين الحين وآخر.
- 2- عدم وضوح سياسات الإعفاء من الضريبة والدليل على هذا القول هو جهل بعض إدارات الضرائب في كيفية منح هذه الإعفاءات.
- 3- غياب قانون واضح للأموال المنقولة والعقار.
- 4- عدم مسايرة قوانين الاستثمار في الجزائر لتطورات الأوضاع والمتغيرات والمستجدات.
- 5- البيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات هي الصبغة العالمية على الإدارة.
- 6- عدم وجود تنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار وباقي الهيئات الأخرى والتي لها دور في عملية الاستثمار، وبالتالي المستثمر وجد نفسه مشتتا بين أكثر من مركز لاتخاذ القرار.
- 7- غياب تشريع قانوني شامل ينظم الاستثمارات على أكثر من شيء الذي يترتب عليه تشتت المستثمرين بين أكثر من تشريع، وهذا قد يؤدي إلى فتح الباب أمام الاجتهادات بشأن الجوانب التي (( القانون.
- 8- عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى. على غرار المنظومة البنكية أو المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية، ففي هاذين القطاعين على المستثمر أن يتخطى حوالي 30 مرحلة قبل الحصول على الترخيص بإقامة مصنع وتجسيد استثماره، هذه المدة التي يضاف إليها فترة أخرى مرتبطة بإجراءات تكوين المؤسسة ستمتد على 3 أو 4 سنوات للوصول إلى تحسين المشروع. وهي المدة التي تفصل في الواقع بين قرار الاستثمار والإنجاز الفعلي للمشروع.

<sup>1</sup> صالح مفتاح، دلال بن سمية، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر- مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 44، 2008، ص 125.

<sup>2</sup> بلعوج بلعيد، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، الجزائر، العدد 4، ص 88.

## الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

### – حالة الجزائر –

بينما نجد أن متوسط إنجاز المشاريع الاستثمارية في دول الجوار لا يتعدى شهرين إلى ثلاث أشهر كأقصى تقدير مع كل التسهيلات. (في الولايات المتحدة الأمريكية تشكيل شركة وتجهيزها بالهاتف والفاكس لا يتجاوز ثلاث ساعات، بينما يتطلب إقامة خط هاتفي أو فاكس في الجزائر عدة شهور).

#### المطلب الثاني: المعوقات الإدارية والمالية.

على الرغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية، وإفشاء المرونة على المعاملات المالية، إلا أنّ ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية والمالية رسخت انطبعا سيئا لدى المستثمرين يمكن إجمالها فيما يلي:

#### أولا: المعوقات ذات الطابع الإداري والتنظيمي.<sup>(1)</sup>

- 1- غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.
- 2- رجل الأعمال ينتظر فترة تزيد عن أسبوعين للحصول على تأشيرة في الجزائر.
- 3- المدة اللازمة لإنهاء الإجراءات الجمركية لسلمة معينة والتي قدرت بـ 16 يوم (وقد تصل إلى 35 يوم في بعض الحالات). هذه المدة لا تتجاوز ثلاث أيام في المغرب وخمسة أيام في الصين.
- 4- ينتظر حوالي شهر لتصل بضاعة من الخليج للجزائر مثلا، في الوقت الذي لا يتطلب وصولها على أي ميناء أوروبي حوالي أسبوع. بالإضافة إلى أنّ أسعار الشحن من أي دولة عربية إلى الجزائر تفوق بحوالي ثلاث مرات أسعار الشحن نحو باقي بلدان العالم.

#### ثانيا: المعوقات المالية.

من أهمها مشكلة الوصول إلى القروض البنكية التي تشكل المشكلة الأكبر بالنسبة للمستثمرين في الجزائر فتمويل الاستثمارات يعاني من بطء شديد ويعتبر من أهم العوائق في وجه المستثمرين الأجانب نظرا لعدة أسباب منها:<sup>(2)</sup>

- 1- صعوبة منح القروض من طرف البنوك الجزائرية.
- 2- عدم وجود بنوك متخصصة في عملية الاستثمار.

<sup>1</sup> أحمد سمير أبو الفتوح، دور القوانين و التشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر، الناشر المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2015، مصر ص 64، 69.

<sup>2</sup> أحمد سمير أبو الفتوح، دور القوانين و التشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر، مرجع سابق الذكر، ص 64.

## الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

### – حالة الجزائر –

- 3- عدم تحمل البنوك الجزائرية للمخاطرة مما أدى إلى غياب مصدر أساسي للتمويل.
- 4- صعوبة تحويل الأموال والقيود المفروضة على عملية الصرف بالعملة الصعبة وغيرها من الأسباب التي أدت إلى عدم استقطاب الاستثمارات الأجنبية.
- 5- الأكثر من ذلك فإنّ الخدمات التي تقدمها البنوك رديئة جدا، فيستلزم تحصيل صك بنكي لدى نفس البنك وفي نفس المدينة يتطلب مدة تتراوح في العادة ما بين 6 و 17 يوم وترتفع إلى 34 يوم عندما يتعلق الأمر بينكين مختلفين وفي مدينتين مختلفتين.

#### ثالثا: معوقات أخرى:

علاوة على العوائق السابقة الذكر، هناك عوامل أخرى تساهم في تنفير الاستثمار الأجنبي المباشر نلخصها فيما يلي:

#### 1- البيروقراطية والفساد:

يشكل تعقيد الإجراءات التنظيمية وعدم الشفافية والبيروقراطية من جهة والفساد من جهة أخرى مشكلة كبيرة لقطاع الأعمال، يشمل ذلك تعدد أنواع الضرائب وطرق تحصيلها، إجراءات العمل، خدمات البنية التحتية، التخليص الجمركي، التراخيص المتعلقة بالاستثمار والتجارة والعمل، وعلى الرغم من المساعي التي تبذلها الدول العربية من بينها الجزائر لمكافحة الفساد التي شملت وضع قوانين خاصة لذلك، إلا أن الفساد والمحسوبية لا تزال من أبرز معوقات تطوير بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية.<sup>(1)</sup>

#### 2- معوقات أمنية:

تعاني الجزائر من الأزمة الأمنية التي تعود جذورها إلى أحداث أكتوبر 1988، ثم تليها أحداث أخرى ومؤخرا أحداث تيفنتورين سنة 2013، ثم تاليها أحداث أخرى ومؤخرا أحداث عين صالح لسنة 2016، عملت على زيادة من حدة هذه الأزمة وخطورتها والتي كانت لها آثار وخيمة تسببت في إفساد صورة الجزائر على المستويين الإقليمي والدولي. هذه الأوضاع الأمنية في الجزائر يمكن اعتبارها بمثابة عائق أساسي من بين العوائق المعرقة للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وأنّ المستثمرين معتادين على تقويم الوضعية الأمنية لأي دولة يريدون الاستثمار فيها قبل اتخاذ القرار المتعلق بذلك.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2003، الكويت، 2003، ص 43.

<sup>2</sup> رشيدة بن عرفة، سومية حمزوي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2014، مرجع سابق

الذكر ص 56.

## الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

### – حالة الجزائر –

#### 3- نقص ضمانات عدم نزع الملكية:

لكل دولة ذات سيادة الحق في تنظيم ملكية الأجانب للأموال وحيازتها واستثمارها في القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل إقليمها. كما أن لها الحق كذلك في منع الأجانب بشكل جزئي أو كلي من ممارسة هذه الحقوق داخل اختصاصها الإقليمي، ولهذا فإن إجراء نزع الملكية ينظر إليه من طرف المستثمر الأجنبي كأحد الإجراءات التعسفية في حقه ويخشى من التعويض الغير المنصف، لذلك يطلب هذا المستثمر ضمانات تحميه من مختلف أشكال نزع الملكية لاستثماراته.<sup>(1)</sup>

#### المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

إن المزايا والمؤهلات الاقتصادية المختلفة التي تتميز بها الجزائر تلعب دورا أساسيا في زيادة قوتها التنافسية أمام دول العالم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالموقع الاستراتيجي الذي تتميز به من حيث قربها من معظم الدول الأوروبية واعتبارها كبوابة رئيسية لإفريقيا، إضافة إلى تنوع تضاريسها واتساع مساحتها ووفرة وتنوع مواردها الطبيعية وتعدد اليد العاملة بما تعدد كلها عوامل جيدة بل ممتازة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر شريطة توفر المناخ الملائم لذلك، وحتى يتسنى كسب ثقة المتعاملين الأجانب حول الفرص الاستثمارية فإن الجزائر تسعى جاهدة إلى حث الشركات الأجنبية على الاهتمام أكثر بفرص الاستثمار التي تمنحها للمتعاملين الاقتصاديين من كل الدول.

إن من أهم الأسباب التي تؤثر على اتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر هي توفر على الأقل ما يلي:<sup>(2)</sup>

- 1- تهيئة بيئة أعمال متفتحة، كفئة وفعالة.
- 2- تبسيط إجراءات تأسيس الشركات.
- 3- الاهتمام بدعم المستثمرين والترويج للاستثمار.
- 4- دعم الشفافية والقضاء على البيروقراطية والفساد بكل أنواعه.
- 5- تحسين البيئة التشريعية والقانونية.

<sup>1</sup> السامرائي دريد محمود، الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 185، 186.

<sup>2</sup> عمروش سليمان، أثر الإصلاحات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر(1999-2012)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص: مالية ونقود، تبسة، 2013 ص 98.



## الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

### – حالة الجزائر –

6- توفير البيانات والمعلومات الاستثمارية.

7- حماية المنافسة ومواجهة الاحتكار.

8- تحديث الأساليب الإدارية.

9- تحقيق الاستقرار بالمعنى الشامل.

ومن أجل تدعيم السياسات الداخلية والتدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى الجزائر، التزمت هذه الأخيرة بإنجاز برنامج استثماري يهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري، ونذكر ما يلي:

1- مواصلة تطور المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

2- دعم فكرة الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ورسوخ فكرة الاستثمار الأجنبي، تبدأ توجهاته من الاستثمار المحلي.

3- تطوير اقتصاد المعرفة، دعم البحث العلمي، التكنولوجيا الجديدة وذلك لمواجهة المنافسة الحادة.

4- احترام قانون المالية التكميلي 2010 ومنح ضمانات قانونية معتبرة كإمكانيات اللجوء إلى التحكيم الدولي الذي ينظم الاستثمار الأجنبي المباشر.

5- المحافظة على الاستقرار الأجنبي والحريات الشخصية.

6- دخول المفاوضات من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذلك التكتلات، كتكتل المغرب العربي وكذلك الإفريقي، والتكتل الأورو متوسطي.

وهي تسعى إلى توفير مزيد من المناخ الملائم لترقية الاستثمارات المحلية والدولية وذلك ب:<sup>(1)</sup>

1- توفير بنك معلومات خاص بالاستثمارات و بكل الجوانب المتعلقة به.

2- احترام نظام الضمانات والاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع مختلف الدول والهيئات الدولية.

3- استقرار المحيط التشريعي والسياسي وخاصة الأمني.

4- تحرير التجارة العالمية والإسراع بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

5- إعطاء مزيد من الحوافز والإعفاءات الضريبية للاستثمارات الإستراتيجية للتنمية... الخ.

<sup>1</sup> منصور زين، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا – واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر – العدد 2، ماي 2005، ص ص 147، 148.

## الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

### – حالة الجزائر –

#### خلاصة الفصل:

ما دمنا نتحدث عن الاستثمارات فقد أصبح الاستثمار الأجنبي في الجزائر حديث الوسط الاقتصادي بصفة خاصة لأنه ذو أهمية كبيرة في تغيير مسار العلاقات الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة، ومن هذا المنطق فقد شكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم القضايا التي طغت على اهتمام المفكرين والمسؤولين، حيث سعت الجزائر إلى تعزيز موقفها وسد بعض الثغرات والنقائص المميزة لها وبناء قاعدة هيكلية متينة تستجيب لمتطلبات التنمية وتشجيع على اشتراك المتعاملين الأجانب وشركات الاستثمار، وتتمثل هذه العناصر في عوامل التحفيز الأساسية وشروط الاستقطاب الضرورية.

فالجزائر تبذل كل الجهود لتوليد بيئة استثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الأجانب ورؤوس أموالهم بهدف تأهيل الاقتصاد الوطني مع متطلبات العولمة، كونها تملك عدة مزايا كالموارد البشرية والطبيعية، وفي نفس الوقت ألا يمكن غض النظر أو تجاهل العوائق التي قد تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر والمستثمرين وهذه الأسباب يرجع أساسها إلى عدم الاستقرار السياسي ومشاكل البيروقراطية وغيرها من المشاكل التي تتخبط الجزائر فيها، ولكن ورغم ذلك فإن السلطات الجزائرية لم تقف مكتوفة اليدين أمام كل هذا بل هي في سعي دائم واجتهاد لتفعيل هذه المحفزات ومحو أكبر قدر ممكن من هذه المعوقات وذلك من خلال ما هو مقترح من حلول وما تراه من آفاق للاستثمار الأجنبي المباشر.

خاتمة

جاءت هذه الدراسة باحثة في موضوع السياسة المالية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مركزة في محاولة تحديد الجواب عن الإشكالية المطروحة: ما الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

فكثيرا ما استخدمت السياسة المالية من بين السياسات الاقتصادية لتحفيز وجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الخاصة، سواء المحلية أو الأجنبية، باستعمالها للأدوات التحفيزية ومنح الامتيازات، إلا أنه لا يمكن استخدام السياسة المالية بمعزل عن السياسات الاقتصادية الأخرى، تفاديا للتعارض الممكن حدوثه في الأهداف من جهة، ولضمان التكامل بين أدوات هذه السياسات من جهة ثانية.

هناك مجموعة من العوامل تؤدي بتضافرها إلى تكوين مناخ ملائم للقيام بعملية الاستثمار باعتبار المناخ الاستثماري هو مجموعة العوامل التي يؤدي توفرها في دولة ما إلى المساعدة على انسياب وزيادة دفع الاستثمارات الأجنبية فيها.

والسياسة المالية المرغوبة هي تلك التي تكون من حيث وسائلها وأدواتها السالفة الذكر قادرة على جذب الاستثمارات، فكلما كانت السياسة المالية تتضمن التخفيفات الضريبية وتبسيط الإجراءات الجمركية المطلوبة من المستثمرين واضحة ومرنة، كلما أدت إلى جذب القدر المرغوب فيه من هذه الاستثمارات، كما تكون السياسة المالية أكثر جاذبية كلما كانت نفقاتها موجهة نحو دعم البنى التحتية، وكلما كانت بعيدة عن تشويه الأسعار.

والجزائر كغيرها من الدول تحتاج إلى الاستثمار، فاستخدمت السياسة المالية لهذا الغرض من الناحية الضريبية وتقديم الضمانات لتوفير مناخ استثماري مساعد وملائم على ضمان الاستقرار وزيادة الاستثمار. إلا أن حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بقي محدودا وهذا نتيجة جملة من العراقيل ذات الصلة بالجانب السياسي والأمني، زيادة على التعقيدات الإدارية وثقل الإجراءات المتعلقة بالحصول على موافقات والترخيصات، وضمن هذه العراقيل يمكن الإشارة إلى صعوبة الحصول على التجهيزات وكذا مشكل البيروقراطية باعتبار أي عملية إدارية تتطلب جهدا كبيرا لقضائها بفعل التعسفات التي تشوب القطاع الإداري.

### اختبار الفرضيات:

لقد مكنتنا البحث وتحليل المعطيات من اختبار الفرضيات بما قاد إلى النتائج التالية:

- نصت الفرضية الأولى على أن السياسة المالية تؤثر على الاستثمار من خلال جملة من الفروع، الحوافز الضريبية، الامتيازات الممنوحة والضمانات الكافلة لها، حيث على الدولة تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار باستخدام التحفيز الضريبي من جهة، والامتيازات والضمانات الممنوحة من جهة أخرى وهو ما يؤكد صحة الفرضية.

- نصت الفرضية الثانية على أن نجاح الاستثمار الأجنبي مرهون بتوفير ظروف مناخية وشروط اقتصادية وأمنية وسياسية ملائمة، هذه الفرضية مؤكدة لأن الظروف المناخية الغير ملائمة وعدم الاستقرار السياسي والأمني عنصر ماص ضد كل الجهود المتخذة والإمكانات التي تتمتع بها الجزائر.

- نصت الفرضية الثالثة على لجوء الحكومة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالسياسة المالية ساهمت في زيادة تدفق الاستثمار إلى الجزائر، وهو ما لم تستطع معطيات هذه الدراسة إثبات صحته. فبالرغم من التدابير الحكومية لم يتطور حجم الاستثمار في الجزائر مقارنة بالإجراءات المتخذة.

- نصت الفرضية الأخيرة على أن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وآفاقه في الجزائر تبعث على التفاؤل، وما يعكس لنا عدم صحة هذه الفرضية هو عدم رغبة المستثمر الأجنبي في استضافتنا له يفسر بعدة أسباب أهمها راجع إلى جماعات ضغط تربت على الربيع البترولي، وتحقيق المصالح الشخصية فهي بحق "خفافيش الظلام"، وبالتالي الأحسن لها أن تخلط الأوراق وهذا ما يعكس لنا عدم الاهتمام وإهمال التهيئة المناخية التي تسمح بانسياب الاستثمار إلى القطاعات الأخرى كالسياحة، قطاع الخدمات، بالإضافة إلى قطاع الفلاحة... الخ، والابتعاد عن فكرة الاعتماد على قطاع المحروقات.

### نتائج البحث:

بالعودة إلى ما تم التطرق إليه من خلال هذه الدراسة يمكن استنباط النتائج التالية:

- تتمتع الجزائر بمؤهلات وعناصر تنافسية مهمة يمكن أن تجعلها بلدا رائدا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة مع مواصلة الإصلاحات المختلفة التي باشرتها الدولة.

- تتوفر الجزائر على ميزة الموقع الاستثماري الجيد، لكنها في المقابل تفتقر لأهم الشروط الضرورية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهو شرط الظروف الأمنية والسياسية، وكذلك على مستوى القيود الإدارية

- والبنكية والجمركية، وشفافية العمليات المالية والاقتصادية إذ لا يزال هناك عمل كبير على هذا المستوى لتحسين شروط استقبال وإقامة المشاريع الاستثمارية الأجنبية بالجزائر.
- يرتبط حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما بما يقدمه هذا البلد من حوافز وامتيازات مختلفة.
- إن توفير المناخ المناسب للاستثمار وكذا تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، يؤثر في ثقة المستثمر الأجنبي ويدفعه إلى توجيه استثماراته إلى بلد دون الآخر.
- رغم مختلف التطورات التاريخية التي عرفتتها السياسة المالية إلا أنها لا زالت تشكل أداة هامة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، نظرا للعلاقة الوطيدة التي تربط بينهما.
- إن الجزائر وهي تسعى لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مدفوعة برغبتها الشديدة في تحقيق التنمية والنهوض باقتصادياتها.
- الجزائر بذلت جهودا جبارة في بناء البيئة الاستثمارية وتهيئة المناخ الملائم، غير أن ذلك لم يمنع من تحاشي معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالرغم من عدم تمييز قوانين الاستثمار في الجزائر، وبالأخص القانون رقم 93-12 والأمر رقم 01-03 بين المستثمرين المحليين والأجانب من حيث المزايا المالية والضريبية المقدمة، إلا أن المستثمرين الأجانب هم الأكثر استفادة نتيجة الإمكانيات المالية والمؤهلات العلمية والوسائل التقنية التي يملكونها.

### اقتراحات:

- على ضوء دراستنا لهذا البحث وبعد استعراضنا للنتائج المتوصل إليها، يمكننا في هذا المجال تقديم الاقتراحات التالية:
- يجب على الدولة تطبيق سياسة لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من أجل تخفيض التكاليف التي يتحملها الاقتصاد وخاصة الميزانية العامة للدولة، وذلك عن طريق توجيه الحوافز الضريبية إلى الاستثمارات الأجنبية التي يكون لها انعكاسات إيجابية على بنية الاقتصاد الوطني.
- تعزيز مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال والتعريف بالفرص الاستثمارية ومؤهلات الاستثمار في الجزائر وتسويقها خاصة خارج قطاع المحروقات.
- رفع درجة الاستقرار السياسي بالجزائر بانتهاج المزيد من الإجراءات لتثبيت النظام الديمقراطي وتنمية المجتمع المدني وتعزيز واقع حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تهيئة الرأي العام الرسمي والشعبي للتعامل مع المستثمرين الأجانب.

- تحسين مناخ الاستثمار وذلك من خلال إعادة ترشيد الحوافز الضريبية مع ضرورة القضاء على النشاط الموازي، وتعزيز الإنفاق على البنى التحتية الأساسية.
- محاربة الفساد الإداري والمالي من خلال توفير إدارة كفئة بتعيين موظفين أكفاء وعلى دراية عالية بشؤون الاستثمار واعتماد معايير الكفاءة عند التعيين والترقية والعمل على نقاء هذه الإدارة من أشكال المحسوبية والوساطة والفساد التي تسيطر على أغلب الأجهزة الحكومية.
- العمل على تحسين صورة الجزائر وذلك من خلال تكثيف التعاون مع كل الدول الأجنبية، وفتح ملفات التعاون و الشراكة.
- تفعيل أهم أدوات السياسة المالية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر النوعي، وذلك بجعل الجزائر جنة ضريبية أمام الاستثمار الأجنبي في المشاريع الإستراتيجية التي تنقل أكبر قدر من التكنولوجيا والخبرات الفنية في التسيير، وتمتص أكبر قدر من البطالة.
- يجب إعادة النظر في سياسة الإعفاءات الضريبية والجمركية والتأكد من عدم إقرار إعفاء دون أن يكون له مبرراته المالية والاقتصادية والاجتماعية القوية، خاصة في ظل الوضع الحالي لموازنة الدولة.

### آفاق البحث:

- نشير في الأخير إلى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد، كما لا ندعي أننا استوفينا كل جوانبه بل هناك جوانب أخرى لم تتناولها الدراسة، وعلى هذا الأساس نوصي الطلبة والباحثين بمواصلة البحث العلمي في النواحي التالية:
- دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
  - واقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.
  - الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

قائمة المصادر  
والمراجع



## قائمة المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية.

أ- الكتب:

- 1- إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي أمام كلية الحقوق الإسكندرية، 2011.
- 2- أحمد سمير أبو الفتوح، دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر، الطبعة الأولى الناشر المكتب العربي للمعارف، مصر، 2015.
- 3- أحمد عبد السميع علام، المالية العامة - المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق - الطبعة الأولى مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، 2012م.
- 4- إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 5- أشرف السيد حامد قبالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر الإسكندرية، 2013.
- 6- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الثامنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1432هـ - 2011م.
- 7- جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 1435هـ - 2014م.
- 8- حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 9- خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 1433هـ - 2012م.
- 10- دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي - المعوقات والضمانات القانونية - الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - 2006.
- 11- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2007.
- 12- سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2013.
- 13- السامرائي دريد محمود، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، الطبعة الأولى، مركز

الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

14- سلام عبد الكريم آل سميسم، السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010م-2011م.

15- سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى- لبنان - 2015.

16- سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر وتوزيع، عمان 1430هـ- 2009م.

17- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخول التنمية الاجتماعية وضبط التضخم، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993م.

18- السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجما، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.

19- السيد محمد الجوهري، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.

20- عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، دار مناء للنشر والتوزيع، عمان 1431هـ- 2010م.

21- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، كلية التجارة، جامعيتي الإسكندرية وبيروت العربية، الدار الجامعية، 1993.

22- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001.

23- عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، الطبعة الأولى، 2008 الساحة المركزية بن عكنون، 2013.

24- عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن 2011.

25- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، طبع، نشر، توزيع، الدار الجامعية، قطر، 2000-2001.

26- عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2013.

- 27- غازي حسين عناية، التضخم المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 28- غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2004م.
- 29- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 30- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، أربد، الأردن، 2006.
- 31- فيصل شياد، تحليل متعدد المعايير لاختيار الاستثمارات، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014 م - 2015 م، عمان، الأردن.
- 32- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 1433هـ، 2012م.
- 33- ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية- العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 34- مجد خلة توفيق، الهندسة المالية، دار الفكر الجامعي للنشر- الإسكندرية- الطبعة الأولى، 2011.
- 35- محمد أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1431هـ، 2010م.
- 36- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي- الاقتصاد المالي - دار الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- 37- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 1427هـ-2007م.
- 38- محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفئاس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 39- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد غرام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، 2000م.
- 40- محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المالي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.
- 41- مصطفى بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الملكية

للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

42- منصورى الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراءة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

43- نزار كاظم الحيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، دار اليازوري للنشر والتوزيع الطبعة الثانية، عمان، 2015م.

44- هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2014.

#### ب- الرسائل الجامعية:

1- بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة OLI، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 2011/2012.

2- عبد القادر خديجي، دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في البلدان النامية، رسالة ماجستير مالية ونقود، الجزائر، غير منشورة، 2001.

3- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010/2011.

4- رشيدة بن عرفة، سومية حمزاوي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي تبسي - تبسة - كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير.

5- السياسة المالية وتأثيرها على البطالة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص مالية جامعة ابن خلدون - تيارت - 2015 - 2016.

6- عمروش سليمان، أثر الإصلاحات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر(1999-2012)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص: مالية ونقود، تبسة، 2013.

#### ج-المجلات والجرائد:

1- بلعوج بلعيد، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، الجزائر، العدد 4.

2- وصاف سعيدي، محمد قويدري، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر - بين الحوافز والعوائق - مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف الجزائر، العدد الثامن، 2008.

3- صالح مفتاح، دلال بن سمية، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية

- دراسة حالة الجزائر - مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 44، 2008.

- 4- قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، 2008.
- 5- كرامة مروة، رايس حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية-دراسة تحليلية- مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 02، 2012.
- 6- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جوان 2016.
- 7- مجلة الخلدونية في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، العدد رقم 04، ماي، 2010، جامعة ابن خلدون- تيارت-.
- 8- محفوظ جبار، فرص الاستثمار في سوق رؤوس الأموال الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، العدد 01، 2002.
- 9- منصور زين، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا - واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر - العدد 2، ماي 2005.
- 10- ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009.
- 11- جريدة أخبار الأسبوع، الجزائر، العدد 247، 14 نوفمبر 2006.
- د-الجرائد الرسمية:**
- 1- الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة يوم 22/08/2001.
- 2- الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر يوم 19/07/2006.
- ه-المؤتمرات والملتقيات:**
- 1- علام عثمان، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001/2014، الملتقى العربي الأول، العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 25/28 يناير، 2015.
- 2- فرج عبد العزيز عزت، إيهاب عز الدين نديم، الاستثمارات المباشرة الأجنبية والتنمية الاقتصادية في العالم، مؤتمر دولي حول: اقتصاديات الدولة الإسلامية في ظل العولمة، مايو. 1999.
- 3- فلاح خلف الربيعي، الاستثمار الأجنبي - المزايا والانتقادات - يومية الصباح، شبكة الإعلام العراقي <http://www.alsabah.com/paper>.
- 4- فلاح خلف الربيعي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، الصفحة الرئيسية- الإدارة والاقتصاد، الحوار المتمدن- العدد: 3486، تاريخ الإطلاع: 12/02/2017.

5- محمد شايب، هدار لحسن، تقييم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الجزائر بعد عشرية من الإصلاحات، المؤتمر الدولي حول تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2011/2014، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، مارس 2013.

6- مرداوي كمال، الاستثمار الأجنبي المباشر- واقع وتهيئة الاستثمار- الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقاسم، تلمسان، 2004.  
7- مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي 29/27 أكتوبر 2014.

#### و-القوانين والمراسيم:

1- الأمر رقم 06/03 الصادر في 19 جويلية 2003 المتعلق بالعلامات، الجريدة الرسمية، العدد 44.  
2- الأمر رقم 07/03 الصادر في 19 جويلية 2003 المتعلق ببراءات الاختراع، الجريدة الرسمية، العدد 44.

#### ي-التقارير والإصدارات الأخرى:

1- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2003، الكويت، 2003.  
2- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاحة على الموقع التالي: [www.andi.dz](http://www.andi.dz) 2014.  
3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت، 2015.  
4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشرات حول عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية العربية حتى نهاية 2013، الكويت.  
5- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2001، الكويت.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

أ-مواقع الأنترنت:

- 1- Denis tersen, jean luc Bricout, investissement internationale Armound colin, Paris 1997.
- 2- [www.andi.dz-index.php/ar/secteur](http://www.andi.dz-index.php/ar/secteur) de transport 2013.
- 3- [www.andi.dz.2010](http://www.andi.dz.2010), page consulte le: 27/04/2017.

## ملخص:

تعتبر السياسة المالية عن مجموعة من الأساليب والإجراءات والقرارات والتشريعات التي تصدرها الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية، وكذا التأثير في عدة عوامل يعتمد عليها الاقتصاد أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى هذا الأساس فقد تناولت الدراسة السياسة المالية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر ظاهرة من الظواهر الاقتصادية بالغة الأهمية حيث تعتمد عليه أي دولة في تنمية اقتصادها. فالاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات أو الأفراد قصد الاستفادة من الامتيازات وذلك في دولة أخرى غير البلد الأم. والجزائر تعتبر من الدول النامية التي تبذل كل الجهود لتوليد بيئة استثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الأجانب ورؤوس أموالهم بهدف تأهيل الاقتصاد الوطني مع متطلبات العولمة، كونها تملك عدة مزايا كالموارد البشرية والطبيعية، وفي نفس الوقت لا يمكن غض النظر أو تجاهل العوائق التي قد تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر والمستثمرين.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر،

## **Abstract:**

*The fiscal policy represents a groups of methods procedures decisions and legislations issued by the state in order to regulate the economic life and through affecting several factors that the economy depends on and among these essential factors is the foreign direct investment. Based on this fact the role of the fiscal policy in attracting this foreign direct investment because the investment is a critical economic phenomena phenomenon where no State is based on its economic development .*

*FDI sort of investment made by institutions or individuals intended to benefit and achieve concessions in a state other than the home country.*

*And developing countries are Algeria made every effort to generate adequate investment environment to attract foreign investors and their capital to rehabilitate the national economy with the demands of globalization she has several advantages as resources.*

**Keywords:** *fiscal policies. Foreign Direct Investment (FDI).*